جامعة آل البيت
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم التمويل والمصارف

أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية

The Impact of liquidity, Administrative Efficiency and Capital Adequacy on The Profitability of Jordanian Banks Listed on Amman Stock Exchange

إعداد الطالب
محمد حمدان علي الخزاعلة

إشراف
الدكتور محمود علي جرادات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لنيل درجة الماجستير في التمويل والمصارف

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الثاني ٢٠١٨/٢٠١٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويض

أنا محمد حمدان علي الخزاعلة، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت

أنا الطالب: محمد حمدان علي الخزاعلة الرقم الجامعي: ١٥٧٠٥٠٣٠٠٣

التخصص: تمويل ومصارف الكلية: اقتصاد والعلوم الإدارية

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت، وأنظمتها، وتعليماتها، وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصيا بإعداد رسالتي بعنوان:

أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطروحات العلمية. كما أنني أعلن بان رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل، أو أطروحات، أو كتب، أو أبحاث، أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية. وتأسيسا على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك، بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم، أو الاعتراض، أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:..... التاريخ: / /٢٠١٨م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جامعة آل البيت

عمادة الدراسات العليا

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة

أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية

The Impact of Liquidity, Administrative Efficiency and Capital Adequacy on The Profitability of Jordanian Banks Listed on Amman Stock Exchange

وأجيزت بتاريخ ٢٠١٨/٤/

إعداد الطالب

محمد حمدان علي الخزاعلة

إشراف

الدكتور محمود علي جرادات

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور محمود علي جرادات	(مشرفاً ورئيساً)	.....
الدكتور غازي عبد المجيد رقيبات	(عضواً)	.....
الدكتور عمر خليف غرايبة	(عضواً)	.....
الأستاذ الدكتور خالد محمد الزعبي	(عضواً خارجياً)	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين

"سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم"

إلى تاج العز والفخر .. إلى شامخ الرأس وكبير القدر ..إلى السند واستقامة الظهر ..إلى من احمل اسمه بكل فخر

والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة .. إلى الغالية .. إلى نبع الحنان .. إلى معنى الحب .. إلى معنى الحياة ونور عيني .. إلى من كان دعائها سر نجاحي

أمي الحبيبة

إلى من شاركني حضن الأم.. إلى من استمد منهم القوة والعزيمة و الإصرار .. إلى الغاليين على قلبي .. إلى ينابيع الصدق الصافي

أخواني

إلى العزيزات على قلبي .. إلى من يسعد قلبي بلقائهن .. إلى باقات الورود .. إلى سر السعادة في الوجود

إلى أخواتي

إلى من تحلو بالإخاء .. إلى من تميزوا بالوفاء والعطاء .. إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم

إلى أصدقائي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد النبي العربي الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بعظيم الشكر والعرفان والامتنان إلى الدكتور محمود جرادات، المشرف على هذه الرسالة، الذي لم يدخر جهداً في توجيهي وتشجيعي لإعداد هذه الرسالة.

كل الشكر وعظيم الامتنان إلى جميع أساتذتي الأفاضل الذين أدوا الأمانة العلمية بصدق وإخلاص في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية / قسم التمويل والمصارف .

وكذلك أتقدم بالتقدير والشكر العظيم لأعضاء لجنة المناقشة الكرام على ما قدموه لي من تقييم وتوجيهات.

وأتقدم بالعرفان والامتنان إلى الصرح العلمي الكبير إلى جامعتي جامعة أل البيت .

وأشكر كل من ساهم ولو بشيء قليل لإنجاز هذه الرسالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات.....ز

قائمة الجداول .....ي

قائمة الأشكال.....ي

الملخص .....ك

ABSTRACT ..... م

الفصل الأول الإطار العام للدراسة..... ١

١-١ المقدمة ١

١- ٢ مشكلة الدراسة..... ٢

١-٣ أهمية الدراسة ٢

١-٤ أهداف الدراسة..... ٣

١-٥ فرضيات الدراسة ٣

١-٦ متغيرات الدراسة ٤

١-٧ التعريفات الإجرائية..... ٤

الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة ٦

٢-١ أولاً- الأدب النظري..... ٦

٢-١-١ السيولة..... ٦

٢-١-١-١ تمهيد:..... ٦

٢-١-١-٢ مفهوم السيولة:..... ٧

٢-١-١-٣ نسب السيولة ٩

٢-١-١-٤ مكونات السيولة..... ١١

٢-١-١-٥ العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية..... ١٢

٢-١-١-٦ نظريات إدارة السيولة المصرفية:..... ١٤

٢-١-٢ الكفاية الإدارية..... ١٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-١-٢-١ تمهيد ١٦
٢-١-٢-٢ مفهوم الكفاية الإدارية ١٦
٢-١-٢-٣ السلطات الإدارية في الهرم التنظيمي للبنك ١٧
٢-١-٢-٤ قياس الكفاية الإدارية ١٩
٢-١-٣ الملاءة المالية (كفاية رأس المال) ١٩
٢-١-٣-١ تمهيد ١٩
٢-١-٣-٢ مفهوم الملاءة المالية (كفاية رأس المال) ١٩
٢-١-٣-٣ أهمية الملاءة المالية ٢١
٢-١-٣-٤ قياس الملاءة المصرفية ٢٢
٢-١-٤ أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على الربحية كما ورد في الأدب النظري والأبحاث والدراسات السابقة ٢٥
٢-١-٥ الربحية ٢٧
٢-١-٥-١ تمهيد ٢٧
٢-١-٥-٢ مفهوم الربحية ٢٨
٢-١-٥-٣ أهمية الربحية في البنوك (الطائي وعبد الهادي، ٢٠١٣) ٢٩
٢-١-٥-٤ محددات الربحية في البنوك التجارية ٣٠
٢-١-٥-٥ مؤشرات (نسب) الربحية ٣١
٢-١-٦ القطاع المصرفي الأردني ٣٤
٢-١-٦-١ النشأة والتطور ٣٤
٢-١-٦-٢ هيكل القطاع المصرفي الأردني ٣٥
٢-٢ ثانياً- الدراسات السابقة ٣٨
٢-٣ ما يميز هذه الدراسة ٤٩
الفصل الثالث منهجية الدراسة ٦١
Methodology ٦١
٣-١ المقدمـــــة ٦١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٢ أسلـوب الدراســة ٦١
٣-٣ متغيرات الدراسة ٦١
٣-٤ الأساليب الإحصائية ٦١
٣-٥ نموذج الدراسة ٦٥
٣-٦ مجتمع الدراسة وعينتها ٦٥
٣-٧ مصادر جمع البيانات: ٦٦
الفصل الرابع تحليل البيانات واختبار الفرضيات ٦٧
٤-١ المقدمــة ٦٧
٤-٢ اختبار سكون السلاسل الزمنية ٦٧
٤-٣ اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ٦٨
٤-٥ نتائج التحليل ٧١
الفصل الخامس النتائج والتوصيات ٧٥
٥-١ النتائج ٧٥
٥-٢ التوصيات ٧٨
قائمة المراجع ٧٩
أولاً- المراجع العربية ٧٩
ثانياً- المراجع الأجنبية: ٨٦
ثالثاً- المواقع الإلكترونية ٩٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
.١	عدد البنوك المرخصة وفروعها	٣٠
.٢	أسماء البنوك التجارية حتى نهاية عام ٢٠١٦	٥١
.٣	نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية	٥٤
.٤	نتائج اختبار سكون البواقي	٥٤
.٥	نتائج معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة	٥٥
.٦	نتائج اختبار هوسمان	٥٥
.٧	نتائج تحليل الانحدار المتعدد	٥٨

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
.١	هيكل القطاع المصرفي الأردني	٣١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية

إعداد الطالب

محمد حمدان علي الخزاعلة

إشراف

الدكتور محمود علي جرادات

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان. باستخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث استخدمت الدراسة أسلوب panel data، والاعتماد على نموذج الأثر العشوائي Random Effect. وكانت متغيرات الدراسة كل من السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية كمتغيرات مستقلة، والربحية كمتغير تابع. وقد تمثلت عينة الدراسة في جميع البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها ثلاثة عشر بنكا، ولتحقيق هدف الدراسة تم تحليل البيانات السنوية الخاصة بالمتغيرات المؤثرة على ربحية البنوك للفترة من (٢٠١٠ إلى ٢٠١٦). وأظهرت الدراسة مجمل من النتائج وهي وجود أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. ووجود أثر سلبي ومعنوي للسيولة على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. ووجود أثر إيجابي ومعنوي للكفاية الإدارية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. وعدم وجود أثر معنوي للملاءة المالية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. وأوصت الدراسة انه على البنوك التجارية الأردنية التركيز على إدارة السيولة بشكل جيد، من خلال الموائمة بين هدف الربحية وهدف الاحتفاظ بقدر كافي من

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

السيولة. والمحافظة على مستوى الكفاية الإدارية للبنوك التجارية الأردنية وتحسينها من خلال عقد الدورات التدريبية التي من شأنها تحسين إنتاجية الموظفين، وتقليل المصاريف من خلال إدارة أصول البنك بشكل أفضل.

الكلمات المفتاحية: السيولة، الكفاية الإدارية، الملاءة المالية، الربحية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Impact of Liquidity, Administrative Efficiency and Capital Adequacy on the Profitability of Jordanian Banks Listed on Amman Stock Exchange

Prepared by

Mohammad Hamdan Ali ALkhazaleh

Supervised by

Dr. Mahmoud Ali Jaradat

ABSTRACT

This study aimed to identify the impact of liquidity, administrative efficiency and capital adequacy on the profitability of Jordanian banks listed on the Amman stock exchange (AMS). The analytical descriptive approach was used to study the panel data method, and to rely on the random effect model. The variables of the study were liquidity, administrative efficiency and capital adequacy as independent variables, and profitability as dependent variable. The sample of the study was on all Jordanian commercial banks(JCB) listed on the AMS, which number thirteen. to achieve the objective of the study the annual data on the variables affecting the profitability of banks for the period (٢٠١٠ to ٢٠١٦) were analyzed. The study found the following results: there is a significant impact of liquidity, administrative efficiency and capital adequacy on the

www.manaraa.com

profitability of Jordanian banks listed at the AMS. There is a negative impact of liquidity on the profitability of Jordanian banks listed at the AMS. There is a positive impact of administrative efficiency on the profitability of Jordanian banks listed at the AMS. There is no impact of capital adequacy on the profitability of Jordanian banks listed at the AMS. This study concluded with a number of recommendations the Jordanian banks should focus on.

manage liquidity well by aligning the profitability target with the objective of maintaining sufficient liquidity. maintain the level of administrative efficiency of JCB. improve them through the holding of training courses that improve the productivity of employees. reduce expenses through the management of the assets of the banks better.

Keywords: Liquidity, administrative efficiency, capital adequacy , profitability.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١ -١ المقدمة

تكتسي الدراسات المالية والمصرفية أهمية قصوى في الحياة العملية والعلمية، حيث تحتل البنوك التجارية على وجه التحديد أهمية حاسمة ضمن تلك الدراسات، فهي تعد أهم مكونات مؤسسات الإيداع المالية على الإطلاق، حيث أنها الأولى في الإنشاء والأكثر في الانتشار، وتمثل البنوك التجارية ركيزة من ركائز النظام المصرفي وهي في الدرجة الثانية بعد البنوك المركزية، وأنها من أقدم البنوك من حيث النشأة، حيث إن البنوك لم تنشأ في صورتها الراهنة كما لم تظهر دفعة واحدة وإنما مرة بمراحل تطور طويل قام على أنقاض مجموعة من النظم البدائية السابقة التي كانت تتولى عمليات الائتمان في صورته الأولى.

وإن للبنوك التجارية مكانة هامة في الاقتصاد الأردني، نظرا لدورها الرائد في تمويل المشاريع التجارية والاستثمار خاصة بعد فتح الاقتصاد الأردني أمام الاستثمار الأجنبي فقد أصبحت عنصرا أساسيا في تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإقامة الاقتصاد الوطني على أساس متين وثابت، وقد عملت البنوك التجارية على سد ثغرات في السوق الأردني وخاصة في مجال التمويل حيث تسعى إلى تقديم كافة أنواع القروض من خلال منحها للصناعيين والتجار وقروض لشراء البناء والإسكان، فضلا عن القروض الفردية مثل تمويل عمليات شراء السيارات والأراضي وغيرها، ومن خلال ذلك تكون البنوك التجارية نوعت محفظتها وخففت مخاطرها وزادت ربحيتها، وبالتالي تحقيق أقصى قدر من الأرباح وهو واحد من الأهداف الرئيسية التي تتبعها البنوك، حيث أن تحقيق هذه الأرباح يمكنها من الاستمرارية والبقاء ويعزز مركزها المالي ويحسن ملاءتها وسيولتها، ومما يزيد من قدرتها على مواجهة المخاطر والالتزامات التي تواجهها . لذلك كان من الضروري تسليط الضوء على أهم العوامل التي تؤثر على ربحية البنوك التجارية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأردنية، مما يساهم في إدارة هذه البنوك لخلق الأجواء المناسبة لتعزيز هذه العوامل وضمان استمراريتها ونجاحها وتحقيق أهدافها وتحقيق التنمية الاقتصادية المرغوبة والمتمثلة في إنشاء قطاع مصرفي قوي ومتطور.

١- ٢ مشكلة الدراسة

تعتبر الربحية من أهم الأهداف الأساسية لجميع المؤسسات المالية وهي ضرورية لبقائها واستدامتها وهي واحدة من أهم مصادر توليد رأس المال، وتزيد الربحية من ثقة المودعين بالبنوك والمستثمرين المحتملين، وتستخدم كمعيار لتقييم أداء إدارة البنك، مما يعطي مؤشرات قوية للجهات التنظيمية بأن البنك يتحرك في الاتجاه الصحيح، بالإضافة إلى كونها مقياسا لفاعلية السياسات الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية المعتمدة من قبل إدارة البنك. ومع ذلك فان البنوك التجارية تواجه مشكلة إيجاد التوازن بين عوامل السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية، وهي العوامل الأكثر تأثيراً على ربحية البنك، وبالتالي لابد من إيجاد نوع من التوازن بين هذه العوامل.

١-٣ أهمية الدراسة

تتلخص أهمية هذه الدراسة في بيان أثر (السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية) على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة بورصة عمان للأوراق المالية، ومحاولة التوصل إلى استنتاجات وتوصيات والتي يمكن أن تساعد هذه البنوك على تعزيز العوامل التي ستحافظ على الأرباح وزيادتها. وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات التي سوف يكون لها جانب عملي وقابل للقياس، حيث من الممكن للبنوك الأردنية الاستفادة من نتائج الدراسة وتوصياتها في المستقبل القريب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٤ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر كل من:

١. السيولة على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

٢. الكفاية الإدارية على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

٣. الملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

١-٥ فرضيات الدراسة

من خلال عرض مشكلة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها، يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للسيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

ويتفرع عن هذه الفرضية، الفرضيات الفرعية الآتية:

١. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للسيولة على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

٢. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للكفاية الإدارية على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

٣. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٦ متغيرات الدراسة

*** المتغيرات المستقلة:**

- السيولة.

- الكفاية الإدارية.

- الملاءة المالية.

*** المتغير التابع:**

- الربحية.

١-٧ التعريفات الإجرائية

السيولة: تعرف السيولة بأنها مدى قدرة البنك على مواجهة طلبات سحب المودعين ومقابلة طلبات الائتمان من خلال أرصدته النقدية السائلة التي يحتفظ بها في صندوقه أو من خلال تحويل ما لديه من أصول أخرى إلى نقود سائلة دون تحمله لأي خسارة (بونيهي،٢٠١٦).

وتقاس السيولة من خلال نسبة التداول = [مجموع الأصول المتداولة / مجموع الالتزامات المتداولة]. (Mwangi and Murigu, ٢٠١٥)

[Total current assets / Total current liabilities]

الكفاية الإدارية: تعرف الكفاية الإدارية بأنها القدرة على القيام بالواجبات المطلوبة بأفضل أسلوب وبأقل ما يمكن من التكاليف على صعيد الوقت والجهد، وقدرتها على توجيه الأعمال بما يضمن لها النجاح. (عبودي،٢٠٠٦)

وتقاس الكفاية الإدارية من خلال معادلة نسبة هامش الربح = [صافي الدخل بعد الضريبة / إجمالي الإيرادات]. (قريشي،٢٠٠٤)

[Net income after tax / Total revenue]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاءة المالية (كفاية رأس المال): تعرف الملاءة المالية بأنها مقدار رأس المال الذي يكون مناسبا بحيث يستطيع البنك من خلاله أداء وظائفه وأنشطته كافة دون أن يتعرض للخسارة أو التصفية كما إنه يحدد العلاقة التي تربط بين مصادر أموال البنك والمخاطر المحيطة به وموجودات البنك. (رؤوف،٢٠١٣)

وتقاس من خلال نسبة كفاية رأس المال = [إجمالي رأس المال (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند) / الموجودات المرجحة بالمخاطر (المخاطر الائتمانية + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل)] ≤ ٨ % (حشاد،٢٠٠٤).

الربحية: تعرف الربحية بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي يحققها البنك والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذه الأرباح.(Sangeetha,٢٠١٢)

وتقاس من خلال نسبة العائد إلى إجمالي الأصول = [صافي الربح / إجمالي الأصول]

Return on Total Assets (ROA) =[Net profit / Total Assets]

(Capraru, Bogdan, ٢٠١٤

)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

تعد الربحية من أهم أهداف العمل المصرفي، وذلك لأهميتها البالغة والمترتبة في استمرارية العمل المصرفي وزيادة الثقة للمودعين بقوة ومتانة المركز المالي للبنك ولما لها من دور في زيادة ثروة المساهمين، وجاءت هذه الدراسة للوقوف على واقع أثر كل من السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية الأردنية، وفي هذا الفصل تم تناول الأدب النظري والدراسات السابقة الخاصة بموضوع الدراسة الحالية، حيث يقسم الفصل الحالي إلى جزأين يتناول الجزء الأول الحديث عن متغيرات الدراسة وذلك من خلال مراجعة الأدبيات حول تلك المتغيرات وسيعمل الباحث على تبيان أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وكما وردت في الأدبيات ليصار لاحقاً إلى ربطها بنتائج التحليل الإحصائي، أما الجزء الثاني يتناول الدراسات السابقة العربية والأجنبية.

٢-١ أولاً- الأدب النظري

٢-١-١ السيولة

٢-١-١-١ تمهيد:

تعتبر السيولة في البنوك التجارية من المسائل التي على جانب كبير من الأهمية ومن الضروري أن تحتفظ البنوك التجارية بنسبة محددة منها. والسيولة معروف إن إدارتها يترتب عليها صعوبات كبيرة وتحتاج إلى مهارات وكفاءة عالية، حيث إن كمية السيولة التي يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية تعتبر إشكالية تؤرق إدارة البنوك، حيث أن الزيادة في السيولة تعني أن تلك البنوك تضحي بأرباح كان من الممكن تحقيقها لو تم توظيف تلك الأموال السائلة، هذا ومن ناحية أخرى فأن نقص السيولة يؤدي إلى حالة من العسر المالي لا يتمكن البنك معها من الوفاء بالتزاماته تجاه العملاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-١-١-٢ مفهوم السيولة:

السيولة (liquidity) في معناها المطلق تعني النقدية(cash money)، أما السيولة في معناها الفني فهي قابلية الأصـل على التحول إلى النقدية بسرـعة وبدون خسـائر، وحيث إن الهدف في الاحتفاظ بأصـول سـائلة هو مواجهة الالتزامات المسـتحقة الأداء حالياً أو خلال فترة قصيرة، فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى نقد بسرعة وبدون خسائر، وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها (عبد المطلب، ٢٠٠٢).

وفي تعريف أخر فأنها تعبر عن قدرة المنظمة على مقابلة التزاماتها بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصـل من الأصـول إلى نقد سـائل وبسرـعة وبعبارة أخرى السـيولة تعني قابلية الأصل للتحويل إلى أصول سائلة لمواجهة الالتزامات مستحقة الأداء حالياً أو في غضون فترة قصيرة (عبد الناصر وآخرون، ٢٠١٦).

أما مفهوم السيولة في البنك التجاري فهي تعني مدى قدرته على مواجهة طلبات سحب المودعين ومقابلة طلبات الائتمان من خلال أرصدته النقدية السائلة التي يحتفظ بها في صندوقه أو من خلال تحويل ما لديه من أصول أخرى إلى نقود سائلة دون تحمله لأي خسارة (بونيهي، ٢٠١٦).

وتعرف أيضا بمدى توافر أصول سريعة التحويل إلى نقدية بدون خسائر في قيمتيها لمقابلة الديون المستحقة في مواعيدها دون تأخير (حمد وناجي، ٢٠١٧).

وقد ذكر رمضان (١٩٨٩) عدة مفاهيم مختلفة للسيولة حيث عرفها كالآتي:

أ- النقد الجاهز: وهو النقد الموجود في الصندوق وفي الحساب لدى البنك مضافا إليه الرصيد غير المستعمل من الاعتماد المتفق عليه مع البنك (أي الجاري مدين).

ب- سيولة الأصل : وتعني سهولة وسرعة تحول الأصل إلى نقد جاهز دون خسائر تذكر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ت- سيولة المنشأة: وتعني قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المحدد وحسب السير الطبيعي للأمور أي دون أن تحتاج لان تقترض أو أن تبيع موجودات غير معدة أصلاً للبيع لكي تسدد التزاماتها.

في حين عرفها جلدة (٢٠٠٩) على أنها قدرة البنك الفردي على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصيغة أساسية في عنصرين هما تلبية طلبات المودعين للسحب على الودائع وتلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع.

وفي تعريف أكثر شمولية فقد ذكر رؤوف نضال، ٢٠١٣ بأنها احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة، وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يتمكن البنك في ذات الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن، مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير، ومن غير أن ينجم عن ذلك ارتباط في أعماله.

وهي قابلية الأصل للتحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسارة لمواجهة الالتزامات المستحقة الدفع في الوقت الحاضر أو خلال فترة قصيرة، والسيولة هي أول ما يهتم به البنوك التجارية من الناحية التشغيلية لان توفرها مرتبط بوجود البنك وكيانه، حيث لا يستطيع البنك تأجيل طلبات السحب من قبل المودعين، ولذلك لابد للبنك من الحفاظ على ما يسمى مبدأ السيولة العامة أي بمعنى قدرة البنك على مواجهة السحوبات العادية والمفاجئة (هرمز وآخرون، ٢٠١٥).

أما الجنابي (٢٠١٤) فقد اقتصر في تعريف السيولة بأنها قدرة الموجودات للتحول إلى نقد بسرعة وبدون خسارة في القيمة، وتتربع النقود على هرم السيولة لأنها سائلة بالكامل أي أنها وسيلة دفع مباشرة لتسديد الديون وللإنفاق وتحافظ على قيمتها.

ومن هذا المنطلق يستطيع أن يعرف الباحث السيولة المصرفية بأنها تتمثل بمقدرة البنك على تلبية أو الإيفاء بالتزاماته بشكل عاجل وذلك من خلال النقد المتوفر لديه ومن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال تحويل مجوداته إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسائر تذكر.

وتشير الأدبيات المالية إلى أن للسيولة ثلاث أبعاد هي (الموسوي، ٢٠١٥):

١- الوقت: وهو السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الموجود إلى نقد.

٢- المخاطرة : هي احتمالية هبوط قيمة ذلك الموجود مما يسبب خسائر للبنك.

٣- التكلفة: هي التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي يتحملها البنك ولابد من وجودها في عملية تحويل الموجود إلى نقد.

ومما سبق يتضح أن للسيولة أهمية خاصة للبنوك وهذه الأهمية ناتجة من طبيعة عملها كونها تعتمد بشكل أساسي على موارد خارجية (ودائع الجمهور سواء كانوا أفراد أم مؤسسات) والتي يجب أن تكون البنوك مستعدة دائماً لتلبية طلبات السحب عليها وان الافتقار إلى التخطيط الدقيق للسيولة والى التنبؤ الدقيق لعمليات السحب والإيداع يدفع البنك إلى موقف سيولة غير ملائم فقد يؤدي إلى تحقيق فائض أو عجز في سيولة البنك.

٢-١-١-٣ نسب السيولة

تقيس نسب السيولة قدرة البنك على توفير السيولة للإيفاء بالتزاماته المتنوعة تجاه العملاء، وأهمها تلبية طلبات سحب الودائع ومنح القروض بمختلف أنواعها، وتبين مقدرة البنك على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مثل الودائع تحت الطلب مما لديه من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية مثل الودائع لدى البنوك الأخرى (آل شبيب، ٢٠١٢).

وقد بينت الأدبيات عدة أنواع من النسب التي تقيس السيولة كان منها:

١. نسبة الرصد النقدي:

تقيس هذه النسبة مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المصرفية، حيث كلما زادت هذه النسبة زادت قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في مواعيدها وتستخرج هذه النسبة من خلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعادلة التالية:

نسبة الرصد النقدي = [النقد لدى البنك المركزي + النقد في الصندوق +أرصدة سائلة أخرى / الودائع وما في حكمها]

حيث يقصـــد هنا بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات ما عدا رأس المال الممتلك (حقوق الملكية). (السادة وآخرون، ٢٠٠٨)

٢. نسبة السيولة السريعة:

وتســـتخدم هذه النســـبة لمعرفة مدى قدرة البنك على ســـداد التزاماته باســـتخدام الموجودات السريعة، وتحسب من خلال المعادلة التالية:

نسبة السيولة السريعة = [النقدية / المطلوبات المتداولة]

(عبد الرحمن وآخرون، ٢٠٠٦)

٣. نسبة الاحتياطي القانوني:

وهي النســـبة التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي، وتكون عادة على شـــكل نســـبة معينة من إجمالي الودائع لدى البنك التجاري، وتحدد بموجب قانون من طرف البنك المركزي وتتغير حسب السياسة النقدية (مريم، ٢٠١٦). والهدف من هذا الاحتياطي هو حماية حقوق المودعين من مخاطر عمليات البنوك التجارية ثم أصبحت وسيلة فنية من شأنها التأثير في قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، إذ يتعمد البنك المركزي في أوقات التضـخم آلية رفع هذه النســـبة والذي يعكس تجميد جزء كبير من احتياطيات البنك النقدية مما يقلل من مقدرته على التوسع في الإقراض، والعكس تماما في حالات الكساد (الخاقاني وصلاح، ٢٠١٧).

وتحسب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية (جلدة، ٢٠٠٩):

نسبة الاحتياطي القانوني = [أرصدة نقدية لدى البنك المركزي / إجمالي الودائع + شيكات وحوالات وخطابات دورية مستحقة الدفع + أرصدة مستحقة للبنوك + مبالغ مقترضة من البنك المركزي]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. نسبة السيولة القانونية:

تقيس هذه النســـبة مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته الجارية وفي تعبير أخر تشـــير هذه النســـبة إلى مدى قدرة الاحتياطيات الأولية والثانوية على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على البنك في جميع الظروف والحالات . وتقاس من خلال المعادلة التالية:

نسبة السيولة القانونية = [نقد وذهب لدى البنك + أرصدة لدى البنك المركزي + أوراق تجارية وأوراق مالية واستثمارات + أذونات خزينة / إجمالي الودائع بالعملة المحلية + المبالغ المقترضة من البنك المركزي +مستحقات البنوك + الشيكات وخطابات دورية مستحقة الدفع+حوالات واعتمادات] (الخاقاني وصلاح، ٢٠١٧)

٥. نسبة التداول: وهذه النسبة تعمل على قياس توازن البنك المالي من خلال إظهار درجة تغطية الأصول المتداولة في البنك للمطلوبات المتداولة (الخصوم) فيه ويمكن إيجاد هذه النسبة من خلال المعادلة التالية (الإمام والخزعلي، ٢٠١٧):

نسبة التداول = مجموع الأصول المتداولة / مجموع المطلوبات المتداولة (الخصوم)

(Mwangi and Murigu, ٢٠١٥)

وتم تطبيق هذه النسبة على البنوك عينة الدراسة لأنها تعتبر مؤشراً جيداً لقياس السيولة، حيث تبين هذه النسبة قابلية أصول البنك على تغطية التزاماته قصيرة الأجل، وتبين أيضاً مدى جودة أصول البنك وقدرتها إلى سرعة التحول إلى نقد جاهز، وأنها من أقدم النسب المستخدمة في التحليل المالي كمؤشر لقياس مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على تغطية التزاماتها الجارية أو قصيرة الأجل.

٢-١-١-٤ مكونات السيولة

تتكون محفظة البنك من كافة الأصول السائلة وشبه السائلة التي تساعده في مقابلة التزاماته دون أدنى تأخير وهناك مكونان رئيسيان للسيولة هما (عبد المطلب، ٢٠٠٢):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. الســيولة الحاضرة: وهي كافة الأموال الســائلة المتجهة للبنك الواقعة تحت تصرـفه وعادة تتضــمن النقدية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية، والإيداعات لدى البنوك المحلية والبنك المركزي، والشيكات تحت التحصيل.

٢. السيولة شبه السائلة: وهي التي تعبر عن إمكانية البنك في توفير السيولة عن طريق تصفية أو رهن بعضا من أصوله شبه السائلة أو سهلة التصرف ومن الأصول شبه السائلة أذونات الخزانة والكمبيالات المخصـومة والأوراق المالية والتي يعبر عنها عادة بأصـول اسـتثمارية لخدمة السيولة، وهي في العادة قصيرة الأجل ويمكن التصرف السريع بها بالبيع أو الرهن.

٢-١-١-٥ العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية

إن سيولة البنك التجاري ليست ثابتة بل في تغير مستمر واهم العوامل المؤثرة فيها ما يلي (حمد وناجي، ٢٠١٧؛ الدليمي، ١٩٩٠؛ يونس، ٢٠١٤؛ المطيري والاسدي، ٢٠١٦):

١. عمليات الإيداع والسحب على الودائع.

عمليات الإيداع والســحب على الودائع لها تأثير مباشر على حجم الســيولة في البنك، حيث تكون العلاقة طردية بين عمليات الإيداع والسـيولة، ولا كنها تكون عكسـية بين كلٍ من الســحوبات والســيولة، فكلما اتجه العملاء إلى إيداع المزيد من النقود في البنك زاد النقد في الخزائن وبالتالي ارتفاع حجم السيولة لدى البنك، والعكس تماما عندما يتجه العملاء إلى سحب المزيد من ودائعهم الأمر الذي يترتب عليه ســحب النقد من خزائن البنك مما يؤدي إلى انخفاض حجم السـيولة لدى البنك . فكلما كانت الإيداعات اكبر من السـحوبات أدى ذلك إلى فائض من السيولة، والعكس صحيح.

٢. معاملات العملاء مع الخزينة العامة.

سيولة البنك التجاري يمكن أن تتأثر أيضا من خلال علاقة الجمهور بالخزينة العامة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتحسن السيولة المصرفية في حالة أن يكون عملاء البنك التجاري دائنين للخزينة.

ودائنة العملاء بالنسبة للخزينة تتحقق في حالات عديدة من أهمها:

أ- أن العملاء يعملون في أجهزة الدولة ويودعون ما يتقاضونه من أموال لدى مصرف تجاري.

ب- استرداد مبالغ السندات الحكومية التي ابتاعها العملاء في فترة سابقة.

ت- عقد صفقة توريد سلع أو خدمات إلى الدولة.

وبالعكس سيولة البنك التجاري تتقلص عندما يقوم عملاؤه:

أ- تسديد الضرائب إلى الحكومة.

ب- شراء الأوراق المالية الحكومية كحوالات الخزينة والسندات العامة طويلة الأجل.

ت- سحب العملاء لجزء من ودائعهم.

٣. رصيد عمليات المقاصة بين البنوك.

إن سيولة البنك التجاري تزداد إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع البنوك الأخرى. ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطاته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي مما يزيد من أرصدته النقدية.

ويجدر الإشارة هنا أنه على مستوى الجهاز المصرفي التجاري ككل تؤدي عمليات المقاصة إلى إحداث تغيير في توزيع السيولة المتاحة بين البنوك دون أن يصاحب ذلك أي تغير في الكمية الإجمالية للسيولة المصرفية أما على مستوى البنك التجاري الواحد فان حجم السيولة المتوفر سيتأثر نتيجة عمليات المقاصة، فالبنك الذي يحقق رصيدا دائنا قبل البنوك الأخرى سيشهد تحسناً في سيولته والعكس صحيح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. موقف البنك المركزي بالنسبة للبنوك.

يمتلك البنك المركزي كممثل للسلطة النقدية قدرة التأثير على السيولة المصرفية من خلال تزويده البنوك التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية .فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تخفيض عرض النقد من خلال أدوات السياسة النقدية المعروفة والتي تتخذها البنوك التجارية كقاعدة في التوسع في نشاطها الائتماني. فان مثل هذا التوجه سيقلص حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطيات النقدية المتوفرة لديها ويكبح قدرتها على منح الائتمان.

وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة ورفع نسبة الاحتياطي القانوني. ويحصل العكس في حالة توسيع عرض النقد لأن ذلك يؤدي إلى زيادة الأر صدة النقدية للبنوك ويو سع سيولتها الم صرفية مما يسمح بتوسيع قدرتها الإقراضية ومواجهة مختلف السحوبات من الودائع.

٥. رأس مال البنك.

حيث أن الزيادة في رأس مال البنك تؤدي إلى زيادة موارده وبالتالي زيادة سيولته المصرفية.

٦-١-١-٢ نظريات إدارة السيولة المصرفية:

من خلال الاطلاع على العديد من الأبحاث والدراسات السابقة والتي تناولت الحديث عن نظريات إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية، وهي نظرية القرض التجاري، نظرية إمكانية التحويل، نظرية الدخل المتوقع، ونظرية إدارة المطلوبات؛ كما يأتي:

١. نظرية القرض التجاري:

تقوم هذه النظرية على أساس أن سيولة البنك التجاري تتحقق تلقائياً من خلال التصفية الذاتية لقرو ضه والتي يجب أن تكون قصيرة الأجل، أو لغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المدينون برد ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح، ووفقاً لهذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظرية إن البنك لا يقرض لغايات كشراء العقارات أو الاستثمار في الأسهم والسندات، وذلك لأنها طويلة الأجل (طول فترة السداد)، وتناسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية، لأنه تكون الغالبية العظمى من عملاء البنك من التجار الذين يحتاجون إلى تمويل لصـــفقات محددة ولفترات قصيرة (الصائغ وآخرون، ٢٠٠٦).

٢. نظرية إمكانية التحويل:

تعتمد هذه النظرية أساساً على أن سيولة البنك تعتبر جيدة مادامت لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن، وبأقل خســـارة ممكنة. فإذا لم يتقدم المقترض على ســـداد ما عليه من التزامات مالية مســـتحقة، فإن البنك يقوم بتحويل بعض من احتياطياته الثانوية، كالأوراق التجارية والمالية إلى نقد، أو يقوم ببيع جزء من الضـمان المصـاحب للقرض، ســـواء كان عقاراً أو أوراقاً مالية، أو غيرها. وعلى أثر ذلك يمكن أن تتوفر ســـيولة نقدية كافة لدى البنك تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية (أبو حمد، ٢٠٠٢؛ أرشيد وجوده، ١٩٩٩):

٣. نظرية الدخل المتوقع:

تقوم هذه النظرية على أســـاس أن إدارة البنك يمكن أن تعتمد في تخطيطها للســـيولة على الدخل المتوقع للعميل، وبالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخول المتوقعة للعملاء في المســـتقبل. وهذه تمكن البنك من منح قروض متوســـطة وطويلة الأجل، إضـــافة إلى منحه للقروض قصـــيرة الأجل مادامت عملية ســـداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل أقساط دورية منظمة (كل شهر أو كل شهرين ...) والأمر الذي يجعل البنك يتمتع بسيولة عالية، وذلك بسبب انتظام التدفقات النقدية، وإمكانية توقعها (أرشيد وجوده، ١٩٩٩).

لذا فانه بإمكان البنك أن يخطط للسيولة إذا استند إلى دفعات القرض المجدولة من قبل الزبون على أساس مستقبل المقترض، على اعتبار أن البنك يعتمد على الأرباح المحتملة والجدارة الائتمانية للمقترض كضمانة قصوى للسيولة الكافية (Ibe,٢٠١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. نظرية إدارة المطلوبات:

حيث أن هذه النظرية تركز على جانب المطلوبات، وتؤكد على أن البنوك التجارية لديها القدرة على توفير السيولة في جانب الخصوم، كما هو الحال في جانب الأصول، إذ يمكن للبنك أن يلجأ إلى بيع شهادات الإيداع التي يمكن تداولها وشهادات الإيداع التي لا يمكن تداولها أو الاقتراض من سوق ما بين البنوك كلما كانت هناك حاجة، كما وتوجد أنواع جديدة أخرى كودائع أمر السحب القابلة للتداول، وودائع سوق النقد، وجميع هذه الودائع تساهم بشكل كبير في زيادة حصيلة البنك من الموارد المالية (سيولته النقدية)، إضافة إلى أنها تؤدي إلى زيادة أرباح البنك (الصائغ وآخرون، ٢٠٠٦).

٢-١-٢ الكفاية الإدارية

٢-١-٢-١ تمهيد

تعد الإدارة في قطاع البنوك كما هو الحال في أي قطاع أخر من الوظائف الرئيسية المعنية بعمليات التوجيه والتطوير والتحديث في أداء المنشأة وعنصراً هاماً لتفعيل قدرة البنك على أداء دوره وتحقيق أهدافه. فتعمل البنوك على استقطاب أصحاب الكفاءات والخبرات العالية والذين لديهم معرفة في طبيعة العمل المصرفي وتوليهم المناصب الإدارية لقيادة العمل وتوجيه البنك نحو المسار الصحيح . فالكفاية الإدارية مهمة جداً، لأن الإدارة هي من يتولى قيادة الدفة إما أن يغرقها وإما أن يصل بها إلى بر الأمان، ولأهمية الكفاية الإدارية في القطاع المصرفي جاءت الحاجة للحديث عنها. حيث سنتناول في هذه الجزئية مفهوم الكفاية الإدارية، وأنواع الإدارة في الهرم التنظيمي للبنكي، وكيفية قياسها.

٢-١-٢-٢ مفهوم الكفاية الإدارية

عرفت الكفاية على أنها عبارة عن عملية يتم من خلالها التنسيق والربط بين مجموعة من الموارد التي يمتلكها الأفراد كالمهارات، المعارف والقدرات والاستعدادات، والمواصفات الشخصية وذلك للقيام بأداء الأعمال بالطريقة أو الشكل المطلوب والمناسب والصحيح، مهما كانت الظروف أو الأوضاع المهنية والوظيفة السائدة، بهدف تحقيق أهداف المؤسسة المسطرة (بن شارف، ٢٠١٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعرف الكفاية الإدارية بأنها توجه الإدارة نحو الحصول على اكبر العوائد من استخدام الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة للمنشأة. والوصول إلى أفضل علاقة بين المدخلات والمخرجات بمعنى انجاز الكثير بأقل ما يمكن أي العمل على تقليل الموارد المستخدمة سواء أكانت بشرية أم مادية أو مالية وكذلك تقليل الهدر والعطل في الطاقة الإنتاجية (عبد القادر وآخرون، ٢٠٠٩).

وعرف عبودي (٢٠٠٦) الكفاية الإدارية بأنها القدرة على القيام بالواجبات المطلوبة بأفضل أسلوب وبأقل ما يمكن من التكاليف على صعيد الوقت والجهد، وقدرتها على توجيه الأعمال بما يضمن لها النجاح.

وتعرف الكفاية الإدارية في البنوك بأنها انجاز الأعمال بدقة وبصورة صحيحة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية والمالية والمعلومات المتاحة لتقديم الخدمات المصرفية بالطريقة المطلوبة، وبأقل قدر ممكن من التكلفة ولتحقيق الأهداف المرجوة (عائض،٢٠١٠).

وفي تعريف موجز عرفها عبيس (٢٠١٠) بأنها فن إنجاز الأعمال من خلال الآخرين.

ويمكن للباحث أن يعرف الكفاية الإدارية للبنك على أنها تلك الإدارة القادرة على تسيير أعمال البنك بالمسار والشكل الصحيح من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وإدارة الأصول والخصوم بالشكل الأمثل لتحقيق الأهداف المرجوة من توفير السيولة الكافية وتحقيق الربحية والملاءة المالية وتحقيق عنصر الأمان وخدمة المجتمع المحلي والذي يترتب عليه في المحصلة زيادة ثروة المساهمين واستمرارية المنشأة بالشكل السليم.

٢-١-٢-٣ السلطات الإدارية في الهرم التنظيمي للبنك

تدور الأفكار الكلاسيكية في التنظيم حول تقسيم العمل لتحديد الكفاءة وتحديد المسئولية. وتقسيم العمل يعني الاعتماد على التخصص حيث يقوم كل شخص بعمل متخصص طبقاً لقدراته. وإن تقسيم العمل يتطلب وجود سلطة عليا واحدة للإشراف على أجزاء العمل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المختلفة والتنسيق فيما بينها. ولما كان كل شخص لا يستطيع الإشراف إلا على عدد محدود من الأشخاص فانه من الضروري وجود مشرفين ليشرفوا على المشرفين. وبالتالي ينشأ الهرم التنظيمي أو التدرج الإداري إلى أن نصل إلى سلطة مركزية عليا، ونظرا لكبر حجم العمل وتشعبه وكثرة متطلباته فأن الأمر يتطلب وجود أجهزة معاونة، تعاون السلطة العليا، سواء بإعطاء المشورة أو بالخدمات المساعدة (طه، ٢٠٠٨).

هنالك ثلاثة مستويات إدارية وهي (البديري، ٢٠٠٣؛ طه، ٢٠٠٨):

١. مجلس الإدارة: وهو السلطة المركزية العليا في البنك وهو المسئول عن تحقيق وظيفة البنك في الاقتصاد القومي، وبصفة خاصة عن تحقيق الأمان للودائع وتوظيفها التوظيف الأمثل الذي يحقق التقدم للاقتصاد القومي ويحقق الربح والسيولة الملائمة للبنك. وبالرغم من أن مجلس الإدارة لا يتدخل في العمليات اليومية لأنه يفوض المديرين في ذلك إلا انه (مجلس الإدارة) هو المسئول الأول عن نجاح عمليات البنك.

٢. الإدارة المتوسطة: تشكل هذه الإدارة همزة الوصل بين الإدارة العليا والإدارة الدنيا وبقدر ما تخلق الأوامر وتساهم في تنفيذها بسبب موقعها الوسيط فهي تساهم وتؤثر في قرارات الهيئة العليا حيث أنها غالباً ما تستشار في هذه القرارات إذ تستشف منها السلطة العليا أراء السلطة التنفيذية وتحاول أن تصل من خلالها إلى معرفة ما يدور في القاعدة، كذلك تحاول السلطة التنفيذية أن تعبر من خلال أراء السلطة المتوسطة إلى ما يدور في أذهان السلطة العليا.

ونظراً للعلاقة القوية بين مهام الإدارتين (مجلس الإدارة والإدارة المتوسطة) فقد تعتبر كما هو الحال في الأردن بإدارة واحدة يطلق عليها الإدارة العامة. وهي مركز السلطة في البنك التجاري وتهيمن على إدارة جميع فروع البنك التجاري وتحدد أهدافه وتضع الخطوط العامة لسياسته وترسم السياسة العليا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. السلطة التنفيذية: وهي تمثل قاعدة الهرم في الهيكل التنظيمي الإداري في البنوك التجارية ويمكن تحديدها بالأجهزة التنفيذية العاملة في فروع البنك المنتشرة داخل البلد وخارجه وتشمل عادة القطاع الأكبر من العاملين في البنك. حيث أن هذه الإدارة تتحمل مسؤولية بلورة أهداف مجلس الإدارة إلى حقائق ملموسة من نمو وربح وخدمة المجتمع رغم كل هذا فإنها لا تساهم بأي قسط في وضع سياسة البنك.

٢-١-٢-٤ قياس الكفاية الإدارية

تستخدم نسبة هامش الربح لقياس الكفاية الإدارية للمصرف وتعكس هذه النسبة مدى فاعلية العمليات التشغيلية وكفاءتها، والمنطق انه كلما زادت النسبة دل ذلك على تحسن الأداء التشغيلي لإدارة المصرف، والعكس صحيح (الزبيدي، ٢٠١١):

نسبة هامش الربح = صافي الدخل بعد الضريبة / إجمالي الإيرادات

(قريشي، ٢٠٠٤)

٢-١-٣ الملاءة المالية (كفاية رأس المال)

٢-١-٣-١ تمهيد

يلعب رأس المال في البنوك التجارية وغيرها من البنوك دورا هاما في حماية أموال المودعين ويمثل الدرع الحصين الذي يحميها من الخسائر غير المتوقعة، وما دام أن رؤوس أموال البنوك تتسم بصغر حجمها مقارنة بحجم الودائع، من هنا جاء الاهتمام بالملاءة المالية ممثلة في نسبة كفاية رأس المال التي تطورت عملية احتسابها، باعتبار أن كفاية رأس المال تعبر عن قدرة رأس المال على تحقيق السلامة والمتانة في المراكز المالية للبنوك.

٢-١-٣-٢ مفهوم الملاءة المالية (كفاية رأس المال)

تتمثل أهمية رأس المال في البنوك التجارية في المحافظة على سلامة ومتانة الأنظمة المصرفية بشكل عام حيث إنه يمثل الجدار أو الحاجز الذي يمنع أي خسارة غير متوقعة يمكن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن يتعرض لها البنك من أن تطال أموال المودعين، وكما هو معلوم إن البنوك بشكل عام تعمل في بيئة تتميز بدرجة عالية من عدم التأكد والذي ينشأ عنه تعرضها لمخاطر عدة تشمل بشكل رئيس المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية والمخاطر الإستراتيجية (حسن،٢٠٠٥)، حيث يوضح مفهوم كفاية رأس المال العلاقة بين مصادر رأس مال البنك والمخاطر المحيطة بموجودات البنك وأي عمليات أخرى.

ويقصد بكفاية رأس المال مقدار رأس المال الذي يكون كافياً لامتصاص الخسائر التي تحدث عن عمليات منح الائتمان والاستثمار والأعمال الفرعية الأخرى التي تقوم بها البنوك، أي بمعنى أخر امتصاص مخاطر توظيفات الأموال، فضلاً عن السماح للبنك بالاستمرار في عمله وعلى ذلك فأن رأس المال يجب أن يكون كافيا لكي يوفر الطمأنينة للمودعين وللجهات الرقابية (المالكي واحمد، ٢٠١٣).

وقد ذكر داود والعلي (٢٠١٧) في تعريف الملاءة المالية بأنها العلاقة بين مصادر رأسمال البنك والمخاطر التي قد تتعرض لها الموجودات أو أي عمليات قد ينفذها البنك، وهي تعبير كذلك عن قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته أو مواجهة أي خسائر قد يتعرض لها.

وعرفتها يونس (٢٠١٥) بأنها رأس المال الذي يكفي و/أو يستطيع مقابلة المخاطر ويؤدي إلى جذب الودائع ويقود إلى ربحية البنك ومن ثم نموه، وتكون له القدرة على توليد قيمة مضافة للبنك.

وذكر حسن (٢٠٠٥) في تعرف الملاءة المالية لدى البنك باحتمالية إعسار البنك، بمعنى أن انخفاض هذه الاحتمالية يعني ارتفاع درجة ملاءة البنك.

وتعرف أيضاً بأنها قدرة رأس مال البنك المؤهل على استيعاب مخاطر الموجودات الممولة من أمواله الذاتية ومن الأموال المضمونة من قبله في جميع الأوقات (سعيد وأبوالعز، ٢٠١٤).

وتعرف بأنها ملاءمة رأس مال البنك لأصوله الخطرة أو ودائعه (بلقة والحرتسي،٢٠٠٩).

وفي تعريف أخر فقد عرفها رؤوف (٢٠١٣) بأنها مقدار رأس المال الذي يكون مناسبا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بحيث يستطيع البنك من خلاله أداء وظائفه وأنشطته كافة دون أن يتعرض للخسارة أو التصفية كما إنه يحدد العلاقة التي تربط بين مصادر أموال البنك والمخاطر المحيطة به وموجودات البنك.

ويمكن للباحث مما سبق أن يعرف الملاءة المالية على أنها مدى كفاية رأس مال البنك القادر على مواجهة المخاطر المحيطة والمتعلقة بطبيعة نشاط البنك كالمخاطر التشغيلية ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق وتفادي خطر الإعسار المالي، حيث كلما زادت نسبة كفاية رأس المال دل ذلك على قدرٍ عالٍ من الملاءة.

٢-١-٣-٣ أهمية الملاءة المالية

إن ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة هي ملاءة رأس المال أو ما تسمى بالأمان، أو سلامة البنك والمتحققة عن ما يملكه البنك التجاري من رأس المال الكافي، فرأس مال البنك يلعب دوراً مهماً ورئيسياً في تحقيق الأمان للمودعين، ودعم ثقتهم بالبنك، وكلما زادت الثقة كلما تمكن البنك من جذب المزيد من الودائع الكافية لتامين حسن سير عمله ونموه وامتصاص أية خسائر غير متوقعة وتمكين البنك من متابعة أعماله ونشاطاته دون أن تتأثر ثقة المودعين (الزبيدي، ٢٠١١). وان كفاية رأس المال مهمة وداعمة للوظيفة التشغيلية ومصدر هذه الوظيفة التزام البنوك التجارية نحو المجتمع لذا لا بد أن يكون البنك قادرا على ممارسة نشاطاته وان يكون رأس المال كافيا لمقابلة ذلك، وخاصة في بداية نشأته، ومن هذا المنطلق يوجد العديد من القوانين والإجراءات للرقابة على أنشطة هذه المؤسسات بضرورة وجود حد أدنى في رأس المال، ولا شك إن زيادة نسبة كفاية رأس المال تؤدي بالنتيجة إلى زيادة القدرة على منح القروض والسلف والذي يترتب عليه تنمية المجتمع (البديري،٢٠٠٣). وإن كفاية رأس المال من أهم المعايير المستعملة في تقييم البنوك والتي تطبقها البنوك المركزية عادة، إضافة إلى معايير أخرى تحت نظام يطلق عليه نظام CMELS فكلما كانت كفاية رأس المال كبيرة كلما رفع ذلك من تصنيف البنك (يونس،٢٠١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-١-٣-٤ قياس الملاءة المصرفية

تهتم البنوك المركزية بملاءة رأس المال للبنوك ويعود السبب في ذلك لتوفير الحماية للمودعين وهذا بعد أن تفاقمت أزمة الديون العالمية والتي كانت البنوك سبباً لها، وتراجع احتياطيات مؤسسة ضمان الودائع. وان مثل هذه المخاطر تجعل المسئولين في البنوك بحاجة إلى حماية بنوكهم منها، وخاصة خطر العسر المالي Insolvency risk، ولما كانت الوظيفة الأساسية لرأسمال البنك هي وظيفة الحماية توجب الاهتمام برأس المال للبنك ومدى كفايته (جبر،٢٠٠٦).

ومن جهة أخرى إن إدارة البنك تولي اهتمامها لتحديد حجم رأس المال عند تأسيسه ومقارنته مع حجم عمليات البنك إذ ينظر إلى رأس المال على انه يقي من مخاطر سوء الإدارة أو التوظيفات غير الرشيدة أو الخسارة التي يمكن أن يتكبدها المودعين (جلدة،٢٠٠٩).

ولقياس الملاءة المصرفية يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال، ويتم احتساب هذه النسبة من خلال:

١. حقوق الملكية / إجمالي الودائع (Equity / Total Deposits) .

٢. حقول الملكية / إجمالي الموجودات (Equity / Total Assets) .

بعد ذلك قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإصدار إرشادات معيار كفاية رأس المال، حيث اشتمل المعيار على الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال (سعيد وأبو العز، ٢٠١٤). ففي عام ١٩٨٨ وبعد سلسلة من الجهود والاجتماعات أقرت لجنة بازل مقررات لكفاية رأس المال عرفت باتفاقية (بازل I) قدرت نسبة كفاية رأس المال بـ ٨% كحد أدنى، كما أوصت بالتطبيق التدريجي لها بدءاً من سنة ١٩٩٠ والالتزام بتحقيقها بنهاية عام ١٩٩٢، وسميت بنسبة كوك COOKEويطلق عليها الفرنسيون أيضا معدل الملاءة الأوروبي (European Solvability de Ratio)(ESR) (بحوصي وعريس،٢٠١٧).

٣. كفاية رأس المال حسب معاير (بازل I):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأهم ما جاء في هذه الاتفاقية:

أ- يقسم رأس المال إلى شريحتين: رأس المال الأساسي ورأس المال المساند.

ب- رأس المال الأساسي يشمل رأس المال المدفوع والاحتياطيات المعلنة والأرباح والخسائر المدورة وحقوق الأقلية في رأسمال الشركات التابعة (جودة ورمضان،٢٠٠٦).

ج- رأس المال المساند يشمل الاحتياطيات غير المعلنة واحتياطي إعادة تقييم الأصول ومخصصات المخاطر العامة للتسهيلات الائتمانية الجيدة بالإضافة إلى الأدوات ذات الصفات المشتركة بين رأس المال والدين وكذلك الديون المساندة (الديون من الدرجة الثانية والمتنازل عن الأولية فيها) (جلدة،٢٠٠٩).

د- يجب أن لا يقل رأس المال الإجمالي (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند) لدى البنوك العاملة عن ٨ % من مجموع الأصول الخطرة (جودة ورمضان،٢٠٠٦).

هـ- يجب أن لا يزيد رأس المال المساند عن ١٠٠ % من رأس المال الأساسي (جلدة،٢٠٠٩).

و- يجب أن لا يزيد إجمال الديون المساندة عن ٥٠ % من رأس المال الأساسي (جودة ورمضان،،٢٠٠٦).

ز- تحديد أوزان المخاطر (Risk Weights): تم تصنيف مجموعة الدول العشر (G.١٠) إضافة إلى سويسرا والسعودية دولاً منخفضة المخاطر، وباقي دول العالم دولاً عالية المخاطر. وتم تصنيف الأصول داخل وخارج الميزانية إلى فئات، بحيث تُعطى كل فئة وزن مخاطر يتناسب مع درجة المخاطر التي يتعرض لها، وهذه الفئات هي (٠%، ٢٠%، ٥٠%، ١٠٠%) (جبر،٢٠٠٦).

كفاية رأس المال (١٩٨٨) = [رأس المال التنظيمي / الموجودات المرجحة بالمخاطر (مخاطر الائتمان)] ≤ ٨ %

(بحوصي وعريس، ٢٠١٧)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كفاية رأس المال (١٩٩٦) = [رأس المال التنظيمي / الموجودات المرجحة بالمخاطر (مخاطر الائتمان+ مخاطر السوق)] ≤ ٨ %

(سعيد وأبو العز، ٢٠١٤)

٤. كفاية رأس المال حسب معيار بازل II

بسبب الانتقادات التي وجهت إلى اتفاقية بازل I، ومنها عدم التمييز في المخاطر، والتحيز تجاه دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic cooperation and Development (OECD)، ومنح تسهيلات القطاع الخاص وزن مخاطر(١٠٠%)، مما أدى إلى تدني نوعية الأصول لدى البنوك، وعدم كفاية الاعتراف بأدوات تخفيف المخاطر الائتمانية. قامت لجنة بازل في منتصف عام ١٩٩٩ بنشر اقتراحات أولية لإطار جديد لقياس الملاءة المصرفية (كفاية رأس المال) يحل محل اتفاقية بازل I عام ١٩٨٨، وبعد مناقشات طويلة لمقترحات هذه الاتفاقية تم إجازتها والاتفاق عليها عام ٢٠٠٤ وعرفت باتفاقية بازل II، بحيث تصبح جاهزة للتطبيق خلال فترة انتقالية تمتد إلى نهاية العام ٢٠٠٦ (سعيد وأبو العز، ٢٠١٤).

وتتضمن معيار بازل II لكفاية رأس المال الدعائم التالية:

- الدعامة الأولى: متطلبات الحد الأدنى لرأس المال

يستند معيار كفاية رأس المال حسب هذه الاتفاقية إلى مبدأ أن مستوى رأس مال البنك ينبغي أن يكون مرتبطا بالمخاطر التي قد يتعرض لها البنك، فبموجبها تم إدراج مخاطر التشغيل في حساب كفاية رأس المال، حيث أصبح قياسها يتم اعتماداً على ثلاثة أنواع للمخاطر، مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية مع استخدام عدد من النماذج لقياس أي نوع من هذه المخاطر (بحوصي وعريس،٢٠١٧).

- الدعامة الثانية: المراجعة الإشرافية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تهدف الركيزة الثانية لمقترح بازلII إلى خلق نوع من التناسق والانسجام بين المخاطر التـي يواجهها بنك معين وحجم أمواله الخاصة. والتأكيد على أن إشراف البنـك لـيس مجـرد مسـألة الالتزام بعدة معدلات كمية بسيطة، ولكنه يتضمن أيضاً القيام بتقديرات نوعيـة حـول كفـاءة إدارة البنـك وقـوة أنظمته ورقابته وسلامة إستراتيجيته العملية وعائداته المحتملة (نجار،٢٠١٤).

- الدعامة الثالثة: انضباط السوق.

تهدف هذه الدعامة إلى توفير مجموعه من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمتعاملين في السوق بتقييم المعلومات الخاصة بالمخاطر الائتمانية وحجم رؤوس أموال البنوك، وبهذا تساعد هذه الدعامة البنوك والمراقبين على إدارة المخاطر ودعم الاستقرار، إلى جانب تلافي إغراق السوق بالمعلومات التي يصعب تحليلها أو استخدامها في التعرف على الحجم الفعلي للمخاطر التي تواجه البنوك. وقد يلجأ المراقبين للعديد من الطرق القانونية لإلزام البنوك بأتباع متطلبات الإفصاح وذلك من خلال إلزامها بنشر المعلومات في تقارير تكون متاحة للجمهور (عبد القادر،٢٠١٣).

كفاية رأس المال بازل(II) = [إجمالي رأس المال / الموجودات المرجحة بالمخاطر (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل)] ≥ ٨ %

(حشاد،٢٠٠٤)

- وقد حدد البنك المركزي الأردني نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة على أرض المملكة الأردنية الهاشمية ≤ ١٢ %.

٢-١-٤ أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على الربحية كما ورد في الأدب النظري والأبحاث والدراسات السابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لم تكن ولن تكن هذه الدراسة هي الأولى من نوعها التي تتحدث عن أثر السيولة على الربحية واثر الكفاية الإدارية على الربحية واثر الملاءة المالية (كفاية رأس المال) على الربحية فقد تعددت الدراسات والأبحاث التي تناولت الحديث عنها، وسنتناول في هذا الموضع ما ورد في تلك الأبحاث والدراسات ومن ثم نقارن نتائج هذه الدراسة بنتائج تلك الدراسات.

فقد ذكر أبو فخره (١٩٩٧) في دراسته على انه يوجد علاقة موجبة بين رأس المال والربحية بشكل عام في البنوك التجارية كما أظهرت تأثير رأس المال بمكونات الربحية الرئيسية. كما ذكر فخري وقادر (٢٠١٦) في النتائج التي توصلت لها دراستهم على أنه يوجد علاقة طردية بين رأس المال والربحية المصرفية، وان العلاقة عكسية بين السيولة والربحية المصرفية.

أما دراسة خريوش وصيام (٢٠٠٢) فقد أظهرت وجود علاقة طردية بين كفاية رأس المال والربحية في البنوك التجارية. وخلصت دراسة محيسن (٢٠٠٦) إلى تدني مستوى البنوك التجارية وانخفاض معدلات ربحيتها نتيجة لتدني نسبة كفاية رأس المال فيها، وخلصت الدراسة أيضا إلى ارتفاع معدلات السيولة النقدية مقارنة مع المعايير الدولية للسيولة، بمعنى أن هنالك علاقة عكسية بين السيولة والربحية.

أما دراسة Berger and Mester (٢٠٠٣) فتوصلت إلى وجود علاقة طردية بين الربحية ورأس المال عندما يكون رأس المال أقل من الحد الأمثل، في حين هناك علاقة سلبية بين الربحية ورأس المال عندما يكون رأس المال أكبر من الحد الأمثل.

وقد توصلت دراسة كل من Anderson (٢٠٠٨) و(٢٠٠٣) Joen and Miller و(٢٠٠٢) Pilloff and Rohades و Dick (٢٠٠٦) بأنه يوجد أثر لزيادة نسبة كفاية رأس المال على الربحية.

أما دراسة Antonio Trujillo- Ponce (٢٠١٣) توصلت إلى أن الزيادة في نسبة رأس المال تؤدي زيادة العائد للبنك فقط في حال استخدام ROA كمقياس للربحية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما دراسة شحاتيت والطيب (٢٠١١) فقد توصلت إلى عدم استفادة البنوك التجارية من رفع رأس مالها لتحقيق زيادة في الأرباح. وأوعز السبب في ذلك إلى أن بعض الإجراءات التي تتبعها الدول المتقدمة صناعيا غير صالحة للتطبيق في الدول النامية والتي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على المساعدات الخارجية.

وفي دراسة الخنسة وظاهر (٢٠١٥) تبين وجود تأثير جوهري وسلبي للسيولة على ربحية البنوك. وذكر الصائغ وأبو حمد (٢٠٠٦) في دراستهم على أن العلاقة عكسية بين كل من السيولة والربحية، فالحفاظ على سيولة عالية يعني أرباح منخفضة، ولتحقيق أرباح مرتفعة يعني الحفاظ على نسبة سيولة أقل.

في حين يذكر عبد الحميد (٢٠٠٦) في كتابه أن زيادة السيولة في البنوك التجارية تعني أن تلك البنوك تضحي بأرباح كان من الممكن تحقيقها لو تم توظيف تلك الأموال السائلة، ومن ناحية أخرى فإن نقص السيولة ربما يكون مميتاً؛ أي أن العلاقة عكسية ما بين السيولة والربحية.

وتوصلت دراسة الغصن (٢٠١٤) أنه يوجد علاقة طردية ومتينة جداً بين الكفاية الإدارية والربحية.

وأثبتت دراسة أبو الحسن (٢٠٠٦) على وجود علاقة إيجابية بين الكفاية الإدارية ونمو الإيرادات.

وفي دراسةBogdan and Iulian (٢٠١٤) توصلت لوجود علاقة ايجابية بين الكفاية الإدارية والربحية.

وذكرت الطائي وعبدالهادي (٢٠١٣) في دارستهما على أن العلاقة طردية بين الربحية والكفاية الإدارية، حيث إن تحقيق المزيد من الأرباح إنما يدل على الإدارة الكفوءة.

٢-١-٥ الربحية

٢-١-٥-١ تمهيد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كحال أي منشأة مالية أو أي وحدة اقتصادية تقوم البنوك التجارية جاهدة إلى تحقيق أقصى حد ممكن من الربحية، من خلال القيام بالأعمال المصرفية كقبول الودائع وتقديم القروض والاستثمارات المثلى وتقديم الكثير من الخدمات للجمهور مقبوضة الثمن، فالربحية تعد مؤشراً جيداً لمدى متانة وكفاءة وقوة المركز المالي للبنك وتعمل على خلق الثقة والاطمئنان لدى المودعين والزبائن مما يعني ذلك المزيد من العملاء، والعكس تماماً. كما يترتب على إدارة أي بنك أن تعمل جاهدة على وضع الخطط والاستراتيجيات الناجعة لتحقيق هدف الربحية حيث أنها تعتبر مؤشراً على مدى كفاءة وقوة إدارة البنك.

٢-١-٥-٢ مفهوم الربحية:

يمكن تعريف الربحية بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي يحققها البنك والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذه الأرباح (Sangeetha,٢٠١٢).

وتعرف أيضاً بأنها المؤشر الكاشف لمركز البنك التنافسي في الأسواق المصرفية وفي جودة إدارتها، وهي تسمح للبنك بالاحتفاظ بمخاطرة معينة وتوفر الغطاء ضد المشاكل القصيرة الأمد (كرار ونوري، ٢٠١٧).

وتختلف الربحية عن الربح بطريقة مهمة جداً، الربحية لا تقاس من حيث المال، ولكن من حيث العائد على بعض الأصول، مقياس الربحية هو مقدار الناتج الذي يمكن الحصول عليه من استخدام كمية معينة من الأصول (اليساري وهشام،٢٠١٧). فالربح هو عبارة عن الفرق بين الإيرادات والمصروفات، أي هو عبارة عن الفرق بين الإيرادات التي حققتها البنوك التجارية المتمثلة في الفوائد والعمولات المقبوضة على الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن مثل القروض والتسهيلات الائتمانية، والمصاريف المتمثلة في الفوائد والعمولات التي دفعها البنك نظير حصوله على الأموال من مصادرها المختلفة مثل الفوائد المدفوعة على الودائع (موارد وشروقي، ٢٠١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي بعض الأحيان، تستخدم عبارة الربح والربحية بالتبادل. ولكن بالمعنى الحقيقي، هناك فرق بين الاثنين، ووفقاً لذلك فإن كلمة الربحية (profitability) تتكون من كلمتين هي الربح

(Profit) إذ يعرف الربح على انه الدخل الكلي المتحقق بواسطة نشاطات الأعمال خلال فترة زمنية معينة، في حين الكلمة الثانية القدرة (Ability) فهي تشير إلى قوة البنك لكسب الأرباح، وتدل أيضاً على قوة أداءها التشغيلي (Tulsian, ٢٠١٤).

ويرى قطب (٢٠١١) في تعريف الربحية على أنها العائد أو الزيادة المحققة والناتجة عن قيام البنك بعمليات تشغيلية واستثمارية وذلك للحصول على الإيرادات بعد تغطية كافة النفقات.

وتعرف أيضاً بأنها نسبة الربح إلى بعض المكونات من الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، والربحية تقيس الكفاءة التشغيلية للمنشأة وأنها تمكن الأطراف التي لها مصلحة بارتفاع هذه الكفاءة من مراقبتها (الخرشة والنعيمي، ٢٠٠٧).

ويمكن للباحث أن يعرفها على أنها العلاقة بين الأرباح التي يحققها البنك والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتعتبر الربحية هدفا للبنك ومقياساً للحكم على كفايته على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية.

٢-١-٥-٣ أهمية الربحية في البنوك (الطائي وعبد الهادي، ٢٠١٣)

تمثل الربحية أهمية كبيرة للبنوك تتمثل بالآتي:

١- وسيلة لتنمية رأس المال كمصدر للتمويل الذاتي، وتشجع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في أسهم البنك عندما تقرر إدارة البنك زيادة رأس مالها.

٢- ضرورية لمقابلة المخاطر المختلفة والمتعددة التي يتعرض لها البنك ولكي يتمكن من الاستمرار في أداء مهامه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- تعطي الربحية المرتفعة ثقة عالية للزبائن المتعاملين مع البنك في إنهم يتعاملون مع بنك ناجح في إدارته لأموالهم ومن ثم فهي تساعد البنك في الحفاظ على الزبائن الحاليين واستقطاب زبائن جدد.

٤- ضرورية لتحقيق أهداف أكثر شمولية وإستراتجية كالنمو والتطوير والتوسع في عملية تقديم الخدمات المالية الجديدة والمبتكرة بالشكل الذي يحقق حاجات ورغبات الزبائن الحاليين والمرتقبين مما يؤدي إلى زيادة الثقة بالبنك سواء من قبل المساهمين أو المودعين.

٥- يعد هدف الربحية من الأهداف الرئيسة التي يسعى إلى تحقيقها البنك وفقدان هذا الهدف يعني فقدان التبرير الاقتصادي لمواصلة عمله.

٦- مؤشر على مدى نجاح إدارة البنك في تحقيقها لأهدافها.

٧- تعد أداة للكشف عن نقاط القوة والضعف للبنك وذلك بهدف قياس حالة التقدم والتأخر للبنك فالأداء المالي الجيد يعد شرطاً أساسياً لتأمين بقاء البنك في بيئة تنافسية فليس من السهولة أن تلتزم البنوك بالسيطرة على شروط البقاء والتطوير خاصة في ظل التحديات البيئية المعاصرة ومع ازداد حجم القوى المتصارعة دون تلك الشروط الأساسية لتامين بقائها ومواجهتها لتلك التحديات.

٢-١-٥-٤ محددات الربحية في البنوك التجارية

تنقسم العوامل التي تحدد ربحية البنوك إلى مجموعتين رئيسيتين، الأولى مجموعة المحددات الخاصة بكل بنك (الداخلية) وهي نتيجة مباشرة للقرارات الإدارية، أما المجموعة الثانية مجموعة هيكل الصناعة وبيئة الاقتصاد الكلي التي يعمل فيها النظام المصرفي (Antonio,٢٠١٣; Tan.yong,٢٠١٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ) المجموعة الأولى (مجموعة المحددات الداخلية الخاصة بالبنك):

١. هيكل الأصول Asset structure

٢. جودة الأصول Asset quality

٣. الهيكل المالي Financial structure

٤. الكفاءة Efficiency

٥. الحجم Size

٦. تنويع الإيرادات Revenue diversification

ب) المجموعة الثانية (مجموعة هيكل الصناعة وبيئة الاقتصاد الكلي):

١. المنافسة Competition

٢. تنمية القطاع المصرفي Banking sector development

٣. تطوير سوق الأسهم Stock market development

٤. التضخم Inflation

٥. أسعار الفائدة interest rates

٦. النمو الاقتصادي economic growth

٢-١-٥-٥ مؤشرات (نسب) الربحية

تعد النسب المستخدمة في قياس الربحية من أهم المؤشرات المالية في تقييم أداء البنوك التجارية، إذ أن هذه المؤشرات تمكن من قياس قدرة البنك التجاري على تحقيق عائد نهائي صاف على الأموال المستثمرة، وذلك يعني أن هذه المؤشرات تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار البنوك التجارية وتوسعها، من خلال الدور الرائد والأساسي للأرباح المحصلة في تحقيق النمو المستمر للبنك مما يعزز قدرتها على البقاء وعلى المنافسة، وضمان الاستقرار من خلال تعزيزها لثقة العملاء مع البنك التجاري (فهد، ٢٠٠٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن ناحية أخرى إن هذه النسب تقيس ربحية البنك والتي تعد ذات أهمية كبيرة نظرا للمخاطر التي تحيط بالعمل المصرفي، ومن المعروف أن الهدف الرئيسي للبنك التجاري هو تعظيم ثروة الملاك وتحقيق هذا الهدف يتوقف على عوامل عديدة من بينها قدرة البنك على تحقيق الأرباح، وعادة ما تقاس تلك القدرة بمجموعه من النسب يطلق عليها نسب الربحية (آل شبيب، ٢٠١٢).

تستخدم نسب الربحية لتقيم قدرة الشركة أو البنك على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي تتكبدها خلال فترة من الزمن، وهي أيضاً أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها بكفاية (اليساري وهشام،٢٠١٧).

تعددت النسب التي تقيس الربحية للبنوك أو للمؤسسات نذكر منها:

١. نسبة العائد إلى حقوق الملكية Return on Equity(ROE)

يقيس معدل العائد إلى حقوق الملكية ROE كفاءة البنك التجاري في استخدام موارده الذاتية من خلال مدى قدرة هذه الموارد على توليد الأرباح، أي أن هذه النسبة تبين ربحية الدينار الواحد المستثمر من قبل المالكين حيث كلما ارتفع المعدل كلما دل على الكفاءة بضمان تحقيق عائد اكبر وبالعكس (فليح، ٢٠٠٦).

وتقيس هذه النسبة كفاءة الشركة في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين، ويتم احتساب العائد على حق الملكية بقسمة صافي الدخل على حقوق المساهمين، كما يحدد العائد على حق الملكية مدى كفاءة إدارة المصرف في استخدام استثمارات المساهمين (Alkassim.٢٠٠٥).

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / حقوق الملكية

(Makram, Nouaili, ٢٠١٥)

٢. نسبة العائد إلى إجمالي الأصول Return on Total Assets (ROA)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقيس معدل العائد إلى إجمالي الأصول ROA صافي الربح المحقق على الأصول المستثمرة في البنك، وهو يبين مقدار الربح الذي تحققه الشركة على كل دينار من أصولها، ويبين هذا المقياس مدى فعالية إدارة أصول البنك لتحقيق الأرباح ويتم احتساب معدل العائد إلى إجمالي الأصول من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي أصول البنك (القيسي، ٢٠١٧).

نسبة العائد إلى إجمالي الأصول = صافي الربح / إجمالي الأصول

(Capraru, Bogdan, ٢٠١٤)

حيث تم استخدام هذه النسبة لقياس ربحية البنوك عينة الدراسة لأن هذه النسبة تبين مدى جودة الأصول، ومدى قدرتها على تحقيق عائد متوقع. وكما اعتمدت العديد من الدراسات والأبحاث السابقة على هذه النسبة لقياس الربحية.

٣. نسبة هامش الربح (فهد،٢٠٠٩)

تقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد Net Interest Margin التي حققتها الموجودات للبنك، وزيادتها تعني زيادة قدرة الموجودات على توليد أرباح أو هامش ربح البنك التجاري، وبالعكس.

نسبة هامش الربح = هامش الربح / إجمالي الموجودات

إذ أن: هامش الربح = الفوائد المحصلة – الفوائد المدفوعة

٤. معدل العائد على الودائع (آل شبيب، ٢٠١٢)

يقيس معدل العائد إلى إجمالي الودائع مدى قدرة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها باعتبارها من الأموال الإستراتيجية المتاحة للتوظيف وهي من اكبر مصادر التوظيف في البنك.

معدل العائد إلى إجمالي الودائع = صافي الربح / إجمالي الودائع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. نسبة العوائد المكتسبة إلى الفوائد المستحقة (هندي، ٢٠٠٦)

تقيس هذه النسبة عدد مرات تغطية العوائد المكتسبة للفوائد المستحقة، وبهذا فأنها تقيس مدى قدرة البنك على الوفاء بالفوائد المستحقة عليه من العائد الذي يحققه على استثماراته.

نسبة العوائد المكتسبة إلى الفوائد المستحقة = العوائد المكتسبة / الفوائد المستحقة

٢-١-٦ القطاع المصرفي الأردني

٢-١-٦-١ النشأة والتطور

عرف الأردن العمل المصرفي منذ منتصف العشرينات من القرن الماضي، عندما بدأ البنك العثماني مزاولة أعماله في المملكة عام ١٩٢٥، وذلك بعد توقيع اتفاقية بين حكومة شرق الأردن والبنك العثماني بتاريخ ٣١ تشرين الأول في نفس العام، تلا ذلك تأسيس أول بنك وطني عندما نقل البنك العربي مركزه الرئيسي من القدس إلى عمان بعد نكبة عام ١٩٤٨، ومن ثم توالى تأسيس البنوك الوطنية في المملكة حيث تم تأسيس البنك الأهلي الأردني عام ١٩٥٦، وبنك الأردن وبنك القاهرة عمان عام ١٩٦٠. بعد ذلك شهد القطاع المصرفي افتتاح عدد من البنوك الوطنية والأجنبية، وأصبحت قصة البنوك الأردنية من قصص النجاح الواضحة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي . وحتى عام ١٩٦٤ كان مجلس النقد الأردني هو السلطة النقدية في المملكة ولم يكن له أي دور في توجيه السياسة النقدية أو مراقبة البنوك، وبعد تأسيس البنك المركزي الأردني بموجب قانون البنك المركزي الأردني رقم (٤) لسنة ١٩٥٩ ومباشرة أعماله عام ١٩٦٤ أصبح السلطة النقدية الرسمية والوحيدة في المملكة. وخلال العقود الماضية نجح الأردن في خلق بيئة ملائمة لعمل البنوك، فأوجد التشريعات المناسبة وتبنى السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الحصيفة، وقد سمحت تلك التشريعات والسياسات الاقتصادية بإيجاد أشكال متعددة من البنوك في المملكة، فمنها البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والبنوك الإسلامية والمؤسسات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المالية المختصة لتمويل قطاعات الزراعة والصناعة والبلديات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وان أهم ما يميز الجهاز المصرفي الأردني هو انه مملوك ومدار من القطاع الخاص منذ نشأته (www.abj.org.jo).

ولقد حرص البنك المركزي الأردني على امتداد السنوات السابقة على تأمين سلامة عمل الجهاز المصرفي وعلى زيادة كفاءة وفاعلية البنوك في مزاولة العمليات المصرفية وتوفير الحماية لها من المخاطر المحتملة، وقد جاء إصدار قانون البنوك الجديد عام ٢٠٠٠ ليشكل نقلة نوعية لتطور العمل المصرفي بما يتماشى مع المستجدات، حيث أتاح القانون المجال أمام البنوك لتقدم حزمة شاملة من الخدمات المالية ضمن ما يعرف بالبنوك الشاملة (www.cbj.gov.jo).

٢-١-٦-٢ هيكل القطاع المصرفي الأردني

١- البنوك العاملة والتفرع المصرفي

شهد القطاع المصرفي في المملكة نمواً ملحوظاً، حيث أصبح عدد البنوك العاملة في الأردن في الوقت الحاضر خمسة وعشرين بنكاً، وتمارس جميع هذه البنوك نشاطاتها من خلال عدد من الفروع والبالغ ٧٦٧ فرعاً و٧٨ مكتباً موزعة داخل المملكة. أما عدد البنوك الأردنية العاملة خارج المملكة فقد وصل إلى ١٧٤ فرعاً و١٨ مكتباً.

الجدول (١) عدد البنوك المرخصة وفروعها

	١٩٦٤	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠١٦
البنوك التجارية	٤	٤	١٠	١٣	١٤	١٥	١٣
البنوك الإسلامية	-	-	١	٢	٢	٢	٣
البنوك الأجنبية	٤	٤	٨	٧	٥	٩	٩
إجمالي عدد البنوك	٨	٨	١٩	٢٢	٢١	٢٥	٢٥
عدد الفروع داخل المملكة	٢٢	٤١	١٤٢	٣٠٧	٤٦٩	٦٦٣	٨٠٥

المصدر: البنك المركزي، التقارير السنوية، أعداد مختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

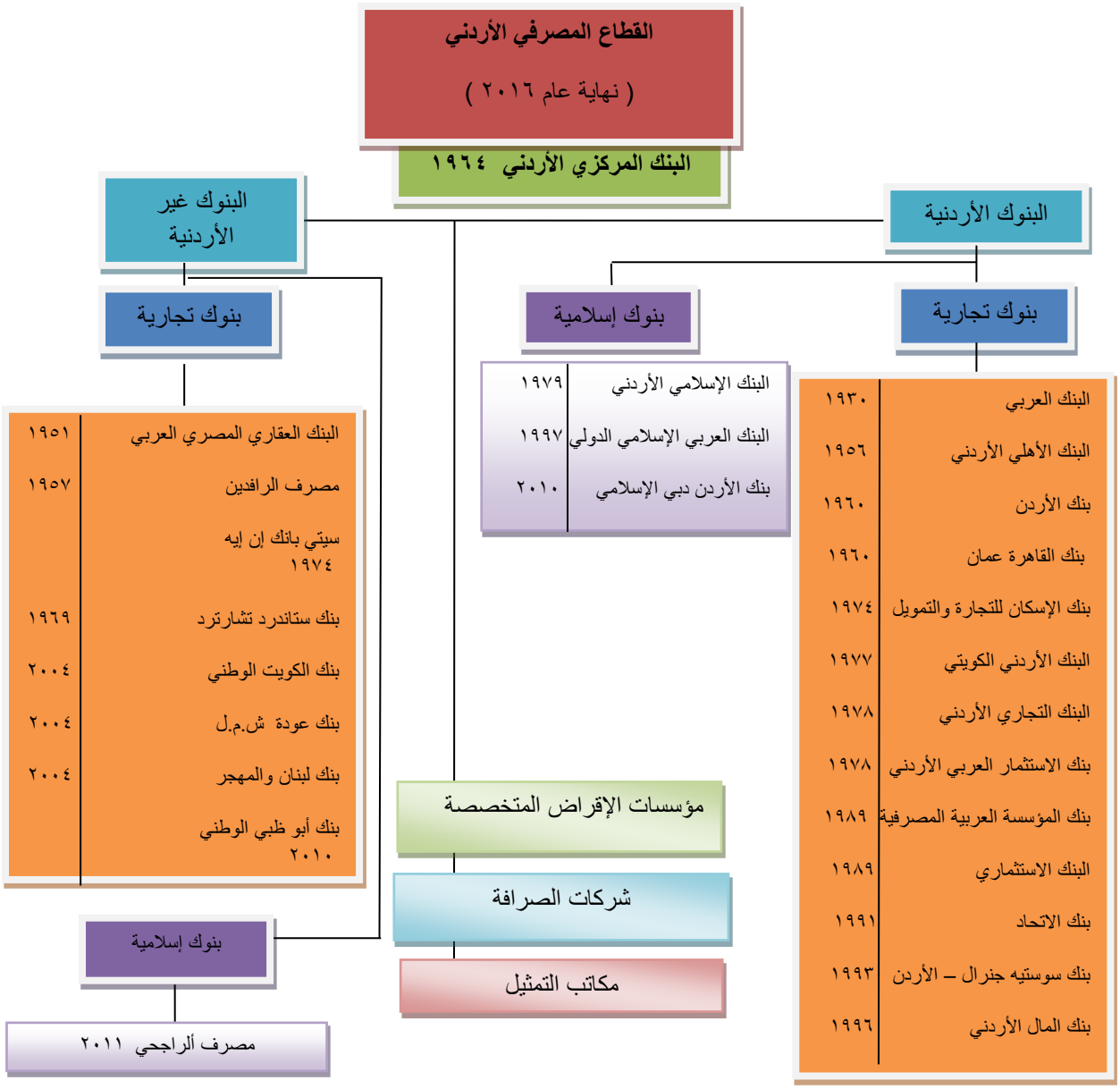

الشكل (١): هيكل القطاع المصرفي الأردني

المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي ٢٠١٦.

ويتضح لنا من الشكل (١) أن الجهاز المصرفي الأردني يتكون من البنك المركزي الأردني، والبنوك الأردنية (التجارية والإسلامية) والبنوك غير الأردنية (التجارية والإسلامية)، ومؤسسات الإقراض المتخصصة الحكومية وذات الملكية المشتركة، وشركات الصرافة، ومكاتب التمثيل داخل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المملكة لبنوك أجنبية أو خارج المملكة لبنوك أردنية. حيث يبلغ عدد البنوك العاملة في الأردن ٢٥ بنكاً تشمل ١٦ بنكاً محلياً أردنياً، تنقسم إلى ١٣ بنكاً تجارياً و٣ مصارف إسلامية، و٩ بنوك أجنبية، تشمل ٨ بنوك تجارية، ومصرفاً إسلامياً واحداً، لنهاية عام ٢٠١٦.

٢- تطور مؤشرات البنوك المرخصة

بالنظر إلى ابرز التطورات في الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة والعاملة على ارض المملكة الأردنية الهاشمية، يلاحظ ارتفاع موجودات البنوك من ٦٣,٢ مليون دينار عام ١٩٦٤ إلى نحو ٤٨,٤ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٦، وارتفع رصيد الودائع من ٤٨,٧ مليون دينار نهاية عام ١٩٦٤ ليصل إلى ٣٢,٩ مليار دينار في نهاية ٢٠١٦، وارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة بمختلف أنواعها إلى ٢,٧ مليار دينار في عام ١٩٩٣ وليصل أيضا إلى ما يقرب ٢٣ مليار دينار نهاية العام ٢٠١٦. وكما ارتفعت التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص المقيم من ٢,٢ مليار دينار في عام ١٩٩٣ لتصل إلى ما يقارب١٨,٣ مليار دينار في نهاية العام ٢٠١٦. وقد وصلت أرباح البنوك الأردنية مجتمعة إلى ما يقارب ٦٥٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٦، حيث بلغت حصة البنوك التجارية الأردنية من هذه الأرباح ما يقارب ٥٧٤,٢ مليون دينار، وكما بلغت أيضاً حصة البنوك الإسلامية الأردنية ٨٢,٧ مليون دينار. وفيما يتعلق بمؤشرات السلامة والمتانة المتعلقة بكفاية رأس المال ونسبة السيولة، فقد أظهرت البيانات على مدى التزام جميع البنوك المرخصة بالحدود الدنيا والمحددة من قبل البنك المركزي (www.cbj.gov.jo).

وإن البنوك التجارية العاملة على ارض المملكة الأردنية تلعب دور رئيسي وفعال في خطط التنمية وخدمة المجتمع المحلي وفي برامج التصحيح الاقتصادي، وكذلك تساهم في التقليل من حدة عدم التوازن التنموي بين المحافظات المختلفة في الأردن عن طريق افتتاح فروع لها في كل المناطق وخاصة المناطق النائية منها، وساهمت البنوك التجارية الأردنية أيضاً في استقطاب رأس المال العربي والأجنبي للاستثمار في الأردن (دودين، ٢٠٠٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٢ ثانياً- الدراسات السابقة

أ) الدراسات باللغة العربية:

دراسة الصائغ وأبو احمد (٢٠٠٦) بعنوان: "دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعيّنة من المصارف التجارية الأردنية"

هدفت هذه الدراسة تحليل مفهوم السيولة المصرفية ومكوناتها ونظرياتها وتقييم كفاية السيولة المصرفية من خلال مؤشراتها وتقييم الربحية من خلال معدلاتها وتوضيح طبيعة العلاقة بين السيولة المصرفية والربحية، امتدت الحدود الزمنية لثمان سنوات ما بين (١٩٩٥-٢٠٠٢)، واشتملت عينة الدراسة على سبعة بنوك تجارية أردنية وهي (البنك العربي، الأهلي، بنك الأردن، القاهرة عمان، الإسكان، الأردني الكويتي، الاتحاد الادخار والاستثمار)، وكانت مشكلة الدراسة تكمن في صعوبة تقدير مستوى السيولة المصرفية التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها والتي تضمن لها الوفاء بكل الالتزامات المالية، وتمكنها في ذات الوقت من تحقيق أقصى الاستثمارات والأرباح، واستخدمت الدراسة السيولة كمتغير مستقل والربحية كمتغير تابع، وتوصلت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات كان منها أن معظم البنوك عينة الدراسة لم تنجح بمقدار كبير في تحقيق التوافق بين هدف السيولة المصرفية وهدف الربحية، وهناك بنوك لم توفق، لا في تحقيق هدف السيولة المصرفية، ولا في هدف الربحية إلى حد ما وأوصت الدراسة ضرورة اهتمام البنوك بالاندماج، بدمج بعض فروعها، أو الاندماج مع بعضها البعض بهدف تقليل التكاليف وزيادة وفرات الحجم الاقتصادي.

دراسة الزبيدي وسلامة (٢٠١٠) بعنوان: "العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والربحية دراسة تحليلية عن الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي"

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والمحدد بدوره تحويل النقدية والأجزاء المكونة لهذه الدورة إضافة إلى بعض المتغيرات المالية ومستويات الربحية في شركات الأعمال السعودية، وللفترة (٢٠٠٤ – ٢٠٠٧)، وكانت مشكلة الدراسة وجود تباين في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل الترابط بين متطلبات رأس المال العامل ومستوى الربحية المتحقق فيها، حيث كانت المتغيرات المستقلة كل من (فترة البيع، فترة التحصيل، فترة الدفع، حجم الشركة، نسبة الأصول المالية الثابتة إلى مجموع الأصول، نسبة الرافعة المالية) وكانت الربحية هي المتغير التابع، واشتملت عينة الدراسة على ٥٥ شركة مدرجة في سوق المال السعودي، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج كان أبرزها أن لنسبة الرافعة المالية تأثير سلبي على مستوى الربحية في الشركات السعودية، وأوصت الدراسة ضرورة الاهتمام بتحديد الاستثمار في المخزون السلعي ووفقاً للقواعد المثلى للاستثمار

دراسة الطيب وشحاتيت (٢٠١١) بعنوان: "تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية: حالة الأردن"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس الآثار المترتبة على تطبيق البنوك التجارية في الأردن لمعيار كفاية رأس المال capital adequacy على ربحيتها. وتم استخدام البيانات خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٠٧)، وكان منهج الدراسة باستخدام البيانات خلال فترة الدراسة واستخدم التحليل الاقتصادي القياسي نموذج انحدار يعتمد على بيانات مقطعية Panel Data حيث جمع بين السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية، وعليه استخدمت الدراسة اختبار دكي- فولر المعزز Fuller-Dickey Augmented لفحص مدى استقرار المتغيرات، واشتملت عينة الدراسة على جميع البنوك التجارية وعددها ١٥ بنكا، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان منها أن تطبيق معيار كفاية رأس المال لم يكن له أثر ذو دلالة إحصائية على ربحية البنوك التجارية في الأردن أو كان له أثر سلبي، ولم يكن هناك أثر إيجابي لرفع رأس المال إلاّ على ثلاث نسب للربحية وأوصت الدراسة بزيادة التخطيط الاستراتيجي والقدرة الإدارية لدى بعض البنوك لاستغلال أي زيادة في رأس المال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة موارد وشروقي (٢٠١٤) بعنوان: "العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية "

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر العوامل الداخلية (السيولة، القروض، المديونية، حقوق الملكية، حجم البنك، مصاريف الاستغلال العامة) على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر مقاسه بمعدل العائد على الموجودات ROA، ولتحقيق ذلك تم تطبيق نماذج panel data على عينة مكونة من خمس بنوك تجارية، خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١١)، وكانت مشكلة الدراسة ما هي أهم العوامل التي تؤثر على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر، وكانت العوامل الداخلية هي المتغيرات المستقلة فيما كانت الربحية هي المتغير التابع، وخلصت الدراسة لعدة نتائج أهمها: تعتبر البنوك التجارية الخاصة أكثر كفاءة في تحقيق الأرباح مقارنة بالبنوك العمومية ولا توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائياً بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، حجم البنك (إجمالي الأصول) ومعدل العائد على إجمالي الموجودات، وأوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك التجارية العاملة في الجزائر على تخفيض حجم القروض الممنوحة للزبائن لما لذلك من تأثير سلبي على ربحيتها، والعمل على زيادة توظيفها في محفظة الأوراق المالية.

دراسة مرهج وآخرون (٢٠١٤) بعنوان: "تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات"

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية، وترتيبها حسب أهميتها النسبية، والمقارنة بين البنوك التجارية العامة والخاصة بخصوص العوامل التي تؤثر في ربحيتها، وكانت مشكلة الدراسة ما هي العوامل المؤثرة في ربحية البنوك التجارية السورية؟، وكانت المتغيرات المستقلة: العوامل المؤثرة على الربحية، وتصنف إلى عوامل داخلية، وعوامل خارجية والمتغير التابع: الربحية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واشتملت عينة الدراسة على جميع العاملين في البنوك التجارية العامة والخاصة في محافظة اللاذقية والبالغ عددهم ٢٥٠، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج كان أهمها تتأثر ربحية البنوك التجارية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السورية بمجموعة من العوامل يمكن تصنيفها ضمن فئتين: عوامل داخلية، وعوامل خارجية، وتختلف العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في أهميتها النسبية، وكان أكثر العوامل تأثيراً الظروف الاقتصادية والسياسية، وتوظيف الموارد، والتشريعات القانونية والضوابط المصرفية. بينما كان عمر البنك وعدد موظفي البنك أقل العوامل تأثيراً، وأوصت الدراسة بإعادة منح القروض كونها المصدر الأساسي لتحقيق الأرباح في البنوك التجارية، وذلك بعد دراسة ملفات العملاء بعناية، وبطريقة مدروسة، وايلاء السيولة النقدية مزيدا من الاهتمام لما لها من أثر كبير في ربحية البنوك التجارية.

دراسة الخنسة وظاهر (٢٠١٥) بعنوان: "أثر السيولة ومخاطرها على ربحية المصارف - دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية"

هدفت هذه الدراسة لتبيان أثر السيولة والمخاطرة على ربحية البنوك الخاصة العاملة في سورية، وطبيعة هذا الأثر، وكانت مشكلة الدراسة بأنه هل يوجد أثر للسيولة ومخاطرها على الربحية في البنوك التجارية العاملة في سوريا وما طبيعة هذا الأثر، واشتملت عينة الدراسة على عشرة بنوك، وكانت خلال الفترة من ٢٠٠٨ – ٢٠١٤، حيث جمعت بيانات الدراسة بشكل أساسي من القوائم المالية للبنوك المدروسة .ولغرض تحليل بيانات الدراسة تم استخدام أحد نماذج Data Panel وهو نموذج التأثيرات الثابتة، وتم تحليل البيانات بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews٧ ، حيث كانت الربحية متغير تابع وكل من السيولة ومخاطر السيولة كمتغيرات مستقلة، وكما توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان منها إن طبيعة العلاقة بين السيولة والربحية هي علاقة خطية بالنسبة للبنوك المدروسة، أي إنه مع كل زيادة في معدل السيولة سوف يؤدي إلى زيادة في الأثر السلبي على الربحية، وأوصت الدراسة بأنه يجب أن يكون من شأن إدارة السيولة البحث عن فرص استثمارية ذات جدوى اقتصادية جيدة بحيث يتم توظيف فائض السيولة فيها بشكل يحقق الأرباح لهذه البنوك ولا يؤثر على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة فخري وقادر (٢٠١٦) بعنوان: "مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اثر السيولة و رأس المال وسعر الصرف وسعر الفائدة والتضخم على ربحية البنوك التجارية العراقية ، خلال الفترة من (١٩٩٨-٢٠١١)، وتمثلت مشكلة الدراسة بأنه هل يوجد لدى إدارات البنوك التجارية الطرق الفعالة والسليمة لمعرفة حجم ونوعية التأثير الذي تتركه عوامل البيئة الداخلية وعوامل البيئة الخارجية على مؤشر الربحية، واشتملت عينة الدراسة على خمسة بنوك تجارية هي (بنك الرافدين، بنك بغداد، بنك الشرق الأوسط، بنك الاستثمار العراقي، بنك الرشد)، وكانت متغيرات الدراسة كل من السيولة و رأس المال وسعر الفائدة والتضخم وسعر الصرف متغيرات مستقلة والربحية مقاسة بالعائد على الأصول والعائد عل حقوق الملكية متغير تابع، واستخدمت الدراسة نموذج القياس الخطي لبيان اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن رأس المال وسعر الفائدة من أهم المتغيرات المؤثرة على الربحية المصرفية، وان السيولة لها تأثير سلبي على الربحية. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالسيولة وسعر الفائدة وتدعيم رأس المال من اجل زيادة ثقة العملاء بالبنك.

دراسة خلف وناجي (٢٠١٧) بعنوان: "مخاطر السيولة وأثراها على ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مخاطر السيولة ومدى تأثيرها على ربحية البنوك التجارية باستخدام البيانات المالية السنوية المدققة للبنوك التجارية العراقية للفترة ما بين (٢٠٠٨ – ٢٠١٣)، واشتملت عينة الدراسة التي تم اختيارها على ستة من البنوك التجارية العراقية، وكانت مخاطر السيولة هي المتغيرات المستقلة فيما كانت الربحية هي المتغير التابع، وكانت مشكلة الدراسة ما هي المخاطر الناتجة عن نقص أو فائض السيولة على ربحية البنوك التجارية، وما هو حجم السيولة الواجب الاحتفاظ بها لغايات التشغيل في البنوك التجارية، وتم استخدام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنهج التطبيقي بالاعتماد على عينة البحث حيث تم استخدام برنامج SPSS p ١٨ لتحميل البيانات معتمدا عمى تحميل الانحدار الخطي ومعامل الارتباط لإثبات فرضيات الدراسة، وأظهرت الدراسة العديد من النتائج كان أهمها وجد علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة أو عكسية بين كل من العائد على الموجودات من جهة ونسبة النقد إلى الموجودات والقروض إلى الودائع من جهة أخرى، مما يعني أكبر قدر من (النقد إلى الموجودات) يؤدي إلى خفض قيمة رأس المال المستثمر وبالتالي هبوط في نسبة الأرباح، وأوصت الدراسة إلى ضرورة استخدام السيولة بالشكل الأمثل واستثمار الفائض النقدي لدى البنك في المجالات الداخلية والخارجية من خلال لجنة مستقلة من خبراء ماليين في البنك لتحديد وقياس ومتابعة السيولة التي تواجه البنك.

دراسة الخاقاني و صلاح (٢٠١٧) بعنوان: "تحليل اثر كفاية رأس المال على السيولة المصرفية – دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية "

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى أهمية معيار كفاية رأس المال المصرفي في تحقيق الاستقرار المصرفي وتدعيم المركز المالي للبنك وبيان العلاقة التي تربط بين معيار كفاية رأس المال والسيولة المصرفية. وذلك خلال الفترة من عام (٢٠١٤ - ٢٠٠٤)، واشتملت عينة الدراسة على خمسة بنوك تجارية عراقية وهي (بنك الخليج التجاري، الرشيد، الرافدين، بنك بغداد، بنك الشرق الأوسط) واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتمثلت مشكلة الدراسة بأن البنوك التجارية تسعى إلى تحقيق الأرباح وفقاً لمبدأ المقايضة بين العائد والمخاطرة ونتيجة لذلك تتعرض البنوك إلى مخاطر عديدة أهمها مخاطر السيولة مما يستدعي البنك بتدعيم قاعد رأس المال من خلال توفير الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال وبالشكل الذي ينعكس على تعزيز إمكانيات وقدرات البنوك في مجال إدارة السيولة وتقوية مراكزها المالية. وكانت متغيرات الدراسة كل من كفاية رأس المال كمتغير مستقل والسيولة كمتغير تابع. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان منها أن العلاقة طردية ذات اثر ايجابي بين كل من كفاية رأس المال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والسيولة حيث انه كلما ارتفع معدل كفاية رأس المال أدى ذلك إلى ارتفاع السيولة لدى البنك. وأوصت الدراسة بضرورة إلزام البنوك العراقية بتدعيم قاعدة رأس المال من خلال رفع رؤوس الأموال المدفوعة بشكل يتناسب مع نشاط البنك، وينبغي على البنوك العراقية انتهاج سياسة استثمارية قائمة على الموازنة بين السيولة والربحية.

دراسة كرار ونوري (٢٠١٧) بعنوان: "استخدام مؤشرات مخاطرة رأس المال في تقييم الربحية المصرفية- دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي الأردني والقاهرة عمان"

هدفت الدراسة إلى دراسة وقياس المخاطرة الرأسمالية في البنوك ومدى إمكانية مواجهتها واحتوائها لتقليل من تبعاتها على مستقبل البنك ودراسة وقياس الربحية المصرفية باستخدام المؤشرات الخاصة بها وتبيان أهميتها في ديمومة البنوك. وكانت فترة الدراسة من (٢٠١٠- ٢٠١٤)، وتمثلت عينة الدراسة ببنكين هما القاهرة عمان وبنك الأردن، وكانت مشكلة الدراسة دراسة نوع من أهم أنواع المخاطر ألا وهي المخاطرة الرأسمالية ومعرفة تبعاتها وعلاقتها بالربحية المصرفية، حيث كانت نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع، نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات، نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض الكلية متغيرات مستقلة وكل من العائد إلى الموجودات، العائد إلى حقوق الملكية، العائد إلى الودائع متغيرات تابعة. وفي الجانب التطبيقي فقد اعتمد الباحثان على الكشوفات المالية الخاصة بالمصرفين والمتمثلة بكشف الميزانية العمومية وكشف الدخل في التحليل، أما فيما يتعمق بالتحليل الإحصائي (ANOVA) فتم الحصول على النتائج من الحاسبة الالكترونية وباستخدام نظام Excel٢٠١٠. وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها أن بنك القاهرة عمان كان الأكثر تفوقا في مؤشرات الربحية المصرفية قياسا ببنك الأردن ما يتضح أن ذلك البنك لديه سياسات ناجحة في إدارته وتوظيفه للأموال التي يحصل عليها سواء تمثلت بالودائع أو أي مصدر تمويل ويعد بحد ذاته مؤشرا ايجابيا في جذبه للودائع، وأوصت الدراسة ضرورة إعادة النظر في السياسات المتبعة من قبل البنكين في كيفية التعامل مع رأسماليهما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الممتلك من حيث التوظيف الصحيح والمجدي لكي يكون له ايجابي يصب في صالح المساهمين والمودعين على حد سواء.

ب) الدراسات باللغة الإنجليزية:

Berger (١٩٩٥) "The Relationship between capital and Earnings in Banking"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية الأمريكية وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٨٣ – ١٩٨٩، حيث تم استخدام الانحدار المتعدد ما بين رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية. وبسبب بعض التغيرات في القوانين والأنظمة المتعلقة بالبنوك التجارية الأمريكية تم إعادة أجراء التحليل للفترة الممتدة ما بين ١٩٩٢ – ١٩٩٥ .وابرز ما توصلت له هذه الدراسة من نتائج أن هناك علاقة ايجابية ما بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية خلال الفترة ١٩٨٣ – ١٩٨٩، وهناك علاقة عكسية بين الربحية ورأس المال خلال الفترة ١٩٩٢ – ١٩٩٥.

Alshatti, Ali Sulieman (٢٠١٥) "The Effect of the Liquidity Management on Profitability in the Jordanian Commercial Banks "

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير إدارة السيولة على الربحية في البنوك التجارية الأردنية وذلك خلال الفترة من (٢٠١٥ -٢٠١٢). حيث اشتملت عينة الدراسة على جميع البنوك التجارية الأردنية والبالغ عددها ١٣ بنكاً تجارياً، وكانت كل من نسبة السيولة السريعة ونسبة الاستثمار ونسبة رأس المال وصافي التسهيلات الائتمانية متغيرات مستقلة وكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية متغيرات تابعة. واستخدمت الدراسة نموذج الاختبار الثابت Dickey Fuller (ADF) لاختبار وحدة الجذر في سلسلة زمنية لمتغيرات البحث ثم تم اختبار الفرضية باستخدام تحلي الانحدار. وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة الاستثمار في الصناديق المتاحة تؤدي إلى زيادة الربحية، وأن الزيادة في نسبة رأس المال ونسبة الأصول السائلة تؤدي إلى انخفاض الربحية. وأوصت الدراسة إلى انه هناك حاجة إلى الاستخدام الأمثل للسيولة المتاحة في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جوانب الاستثمار المختلفة من ـجل زيادة الربحية للبنوك، ويجب على البنوك اعتماد إطار عام لإدارة السيولة لضمان سيولة كافية لتنفيذ عمليتها.

Kosmidou and Pasiouras (٢٠٠٥) "Determinates of Profitability of Domestic UK Commercial Banks"

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد محددات ربحية البنوك البريطانية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٢، حيث استخدمت الدراسة أسلوب تحليل الانحدار الطبيعي، وكان المتغير التابع معدل العائد على الأصول، والمتغيرات المستقلة (نسبة التكاليف إلى الدخل، والسيولة بنسبة النقدية إلى الأصول المتداولة، ونسبة الملكية، وحجم البنك مقاساً بمجموع الأصول)، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن نسبة التكاليف إلى الدخل سلبية مع العائد على الأصول، وبأن نسبة النقدية إلى الأصول المتداولة هي علاقة طردية مع العائد على الأصول ولكن نسبة الأصول المتداولة إلى مجموع أصول البنك ذات علاقة عكسية مع أرباح البنك، وبناء على هذا أوصت الدراسة بإجراء المزيد من الأبحاث لتحديد نوع العلاقة ما بين السيولة والربحية وسبب تلك العلاقة، ووجد الباحث أن هناك علاقة طردية بين الربحية ونسبة الملكية لأنه كلما زادت نسبة الملكية كلما قلت الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية، أما العلاقة ما بين حجم المصرف والعائد على الأصول كانت عالقة عكسية، وذلك بسبب سعي البنوك الكبيرة إلى تخفيض هامش الفوائد وبالتالي انخفاض الأرباح.

Căpraru and Iulian (٢٠١٤) "Banks' Profitability in Selected Central and Eastern European Countries"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم المحددات الرئيسية لربحية البنوك في خمس دول من أوروبا الوسطى والشرقية، خلال الفترة ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠١١، واشتملت عينة الدراسة على ١٤٣ بنكا تجاريا في كل من رومانيا والمجر وبولندا والتشيك وبلغاريا، وكانت المتغيرات التابعة كل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وهامش صافي الفائدة، فيما تمثلت المتغيرات المستقلة بالمحددات الداخلية (حجم البنك، كفاية رأس المال، مخاطر الائتمان، كفاءة الإدارة، مخاطر السيولة، مؤشر ميكس للأعمال) والمحددات الخارجية (تركيز السوق، التضخم، النمو الاقتصادي). واستخدمت الدراسة في جمع البيانات التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة وقاعدة البيانات الإحصائية للبنك الأوروبي، وللحصول على بيانات النمو الاقتصادي والتضخم تم الرجوع إلى قاعدة البيانات للبنك الدولي، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان منها أن الكفاءة الإدارية وكفاية رأس المال لها تأثير ايجابي على ربحية البنوك، وان حجم البنك له تأثير سلبي على هاش صافي الفائدة. وأوصت الدراسة بالمزيد من الإشراف على مخاطر الائتمان ومراقبة مؤشرات مخاطر الائتمان وتحسين التكاليف.

Waqas and Usman (٢٠١٤) "Determinants of Commercial Banks Profitability: Empirical Evidence from Pakistan "

هدفت هذه الدراسة إلى مراقبة تأثير المحددات والعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية الباكستانية، خلال الفترة من ٢٠٠٤ - ٢٠١٠، حيث استخدمت الدراسة نموذج الأثر الثابت ونموذج التأثير العشوائي لاكتشاف العلاقة بين المتغيرات، وتم جمع البيانات من التقارير السنوية لبنوك عينة الدراسة والبنك المركزي الباكستاني والرجوع إلى العديد من الدراسات السابقة وتم استخدام معدل العائد إلى حقوق الملكية وهامش صافي الفائدة لقياس الربحية، وتكونت عينة الدراسة من ١٧ بنكاً تجارياً في باكستان، وكانت الربحية ومعدل الفائدة الحقيقي متغيرات تابعة، وكل من رأس المال ونسبة تكوين الأصول والحجم والودائع ومخاطر الائتمان والضريبة ونفقات الفوائد وجودة الأصول متغيرات مستقلة، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان من أهمها أن البنوك الباكستانية تواجه العديد من المشكلات والتي تمثل تحديا لها وبالتالي فهي بحاجة إلى الوقت لتحديد العوامل التي تؤثر على ربحيتها، ومن النتائج أيضا أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رأس المال والحجم لهم تأثير ايجابي على معدل الربحية حيث كلما زاد رأس المال وزاد حجم البنك أدى ذلك إلى أرباح مرتفعة.

Hamada and Kamaruzzaman (٢٠١٥) "Capital Structure and Profitability in Family and Non-Family Firms: Malaysian evidence "

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير هيكل رأس المال على ربحية الشركات العائلية والغير عائلية المدرجة في سوق المال الماليزي. حيث تمثلت عينة الدراسة ٤٦ شركة عائلية و٤٦ شركة غير عائلية، خلال الفترة من ٢٠٠٩ - ٢٠١١، حيث تمثل المتغيرات المستقلة بنسبة الديون قصيرة الآجال إلى إجمالي الأصول ونسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول ونسبة الديون إلى إجمالي الأصول لرؤية التأثير على المتغير التابع وهو الربحية واستخدمت الدراسة معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) لقياس الربحية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام نموذج متعدد المتغيرات، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان أبرزها أن الشركات التي تحقق أرباح مرتفعة تعتمد اعتماداً كبيراً على حقوق الملكية كخيار تمويلي رئيسي، وان الزيادة في مركز الرافعة المالية يؤثر سلباً على معدل الربحية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٣ ما يميز هذه الدراسة

الدراسة الحالية	الدراسات السابقة	أهداف الدراسة	متغيرات الدراسة	ما يميز الدراسة
اثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية متغيرات الدراسة: - المتغيرات المستقلة: ١- السيولة. ٢- الكفاية الإدارية. ٣- الملاءة المالية. - المتغير التابع: الربحية أهداف الدراسة: ١- معرفة أثر السيولة على ربحية البنوك التجارية الأردنية ٢- معرفة أثر الكفاية الإدارية على ربحية البنوك التجارية الأردنية. ٣-معرفة أثر الملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية الأردنية .	دراسة الصائغ وأبو احمد(٢٠٠٦)، بعنوان " دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية "	١-تحليل مفهوم السيولة المصرفية ومكوناتها وتقييم كفاية السيولة المصرفية من خلال مؤشراتها. ٢-تقييم الربحية من خلال معدلاتها . ٣-توضيح طبيعة العلاقة بين السيولة المصرفية والربحية.	المتغيرات المستقلة: - السيولة. المتغير التابع: - الربحية	تميزت الدراسة الحالية بثلاث متغيرات مستقلة فيما اقتصرت الدراسة السابقة بمتغير مستقل واحد. وتميزت أيضا بشمول اكبر في عينة الدراسة والفترة الزمنية. تشابهت كلتا الدراستين بالمتغير التابع وهو الربحية.
	دراسة الزبيدي وسلامة (٢٠١٠)، بعنوان " العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والربحية -دراسة تحليلية عن الشركات المدرجة في السوق المال السعودي"	١-تحديد العلاقة بين إدارة رأس المال والربحية في الشركات السعودية.	المتغيرات المستقلة: ١-فترة البيع. ٢-فترة التحصيل. ٣-نسبة الرافعة المالية. ٤-فترة الدفع. ٥-نسبة الأصول المالية الثابتة إلى مجموع الأصول. المتغير التابع: الربحية.	تميزت الدراسة الحالية باختلاف المتغيرات المستقلة عن الدراسة السابقة. وتميزت باختلاف عينة الدراسة والفترة الزمنية أيضا . وتشابهت الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة بالمتغير التابع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	دراسة الطيب وشحاتيت(٢٠١١)، بعنوان "تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية : حالة الأردن "	١-قياس الآثار المترتبة على تطبيق البنوك التجارية الأردنية في الأردن لمعاير كفاية رأس المال على ربحيتها .	المتغير المستقل: - كفاية رأس المال. المتغير التابع: - الربحية	تميزت الدراسة الحالية بثلاث متغيرات مستقلة حيث كان التشابه بمتغير واحد وهو كفاية رأس المال . وتشابهت الدراسة الحالية بالدراسة السابقة في المتغير التابع وهو الربحية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسة الحالية	الدراسات السابقة	أهداف الدراسة	متغيرات الدراسة	ما يميز الدراسة
اثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية متغيرات الدراسة: - المتغيرات المستقلة: ١- السيولة. ٢- الكفاية الإدارية. ٣- الملاءة المالية. - المتغير التابع: الربحية أهداف الدراسة: ١- معرفة أثر السيولة على ربحية البنوك التجارية الأردنية ٢- معرفة أثر الكفاية الإدارية على ربحية البنوك التجارية الأردنية. ٣- معرفة أثر الملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية الأردنية .	دراسة موارد وشروقي (٢٠١٤)، بعنوان "العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية.	١-تحليل اثر العوامل الداخلية على ربحية البنوك التجارية	المتغيرات المستقلة: ١-السيولة. ٢-القروض. ٣-حجم البنك. ٤-حقوق الملكية. ٥-المصاريف. المتغير التابع: الربحية.	تشابهت الدراسة الحالية مع بعض متغيرات الدراسة السابقة المستقلة. تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة بنفس المتغير التابع. وتميزت الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة بالفترة الزمنية وعينة الدراسة حيث كانت اشمل .
	دراسة مرهج وآخرون (٢٠١٤)، بعنوان " تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل متعدد المتغيرات".	١-تحديد العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية وترتيبها حسب أهميتها النسبية . ٢-المقارنة بين البنوك ألعامه والخاصة من حيث العوا مل التي تؤثر على ربحيتها .	المتغيرات المستقلة: ١-السيولة. ٢-الظروف الاقتصادية. ٣-التشريعات القانونية. ٤-إدارة المصرف. ٥- أسعار الفائدة. المتغير التابع: الربحية	تميزت الدراسة الحالية باختلاف المتغيرات المستقلة عن الدراسة السابقة ، وتميزت أيضا باختلاف عينة الدراسة وتشابهت الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة بنفس المتغير التابع .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسة الحالية	الدراسات السابقة	أهداف الدراسة	متغيرات الدراسة	ما يميز الدراسة
اثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية متغيرات الدراسة: - المتغيرات المستقلة: ١- السيولة. ٢- الكفاية الإدارية. ٣- الملاءة المالية. - المتغير التابع: الربحية أهداف الدراسة: ١- معرفة أثر السيولة على ربحية البنوك التجارية الأردنية ٢- معرفة أثر الكفاية الإدارية على ربحية البنوك التجارية الأردنية.	دراسة الخنسة وظاهر (٢٠١٥)، بعنوان " اثر السيولة ومخاطرها على ربحية المصارف - دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية ".	١- تبيان اثر السيولة والمخاطرة على ربحية البنوك الخاصة العاملة في سورية وطبيعة هذا الأثر.	المتغيرات المستقلة: ١-السيولة ٢-مخاطر السيولة. المتغير التابع: ١-ربحية البنك.	تشابهت الدراسة الحالية مع بعض متغيرات الدراسة السابقة المستقلة. وتشابهت أيضا كلتا الدراستين بالمتغير التابع . وتميزت الدراسة الحالية باحتوائها على ثلاث متغيرات مستقلة في حين اشتملت الدراسة السابقة على متغيرين مستقلين ، وتميزت أيضا باختلاف عينة الدراسة.
	دراسة خلف وناجي (٢٠١٧)، بعنوان " مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية - دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق "	١- بيان اثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية.	المتغيرات المستقلة: - مخاطر السيولة المتغير التابع: -الربحية	تميزت الدراسة الحالية بثلاث متغيرات مستقلة وهي السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية فيما اقتصرت الدراسة السابقة على متغير مستقل واحد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-معرفة أثر الملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية الأردنية .				وهو مخاطر السيولة ،وتميزت أيضا بالعينة. وتشابهت الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة بنفس المتغير التابع
	دراسة كرار ونوري (٢٠١٧)، بعنوان " استخدام مؤشرات مخاطرة رأس المال في تقيم الربحية المصرفية- دراسة تطبيقية مقارنة بني مصرفي الأردن والقاهرة عمان "	١-قياس المخاطر الرأسمالية في البنوك وأثرها على الربحية .	المتغيرات المستقلة: ١-نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع . ٢-نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات ٣-نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض الكلية. المتغيرات التابعة: ١-معدل العائد إلى الموجودات ٢- معدل العائد إلى حقوق الملكية ٣-معدل العائد إلى الودائع	تشابهت الدراسة الحالية مع بعض متغيرات الدراسة السابقة المستقلة. وتميزت باختلاف بعض متغيرات المستقلة وتميزت أيضا باختلاف طريقة قياس المتغير التابع(الربحية)، كما تميزت باختلاف عينة الدراسة أيضا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسة الحالية	الدراسات السابقة	أهداف الدراسة	متغيرات الدراسة	ما يميز الدراسة
اثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية متغيرات الدراسة: - المتغيرات المستقلة: ١- السيولة. ٢- الكفاية الإدارية. ٣- الملاءة المالية. - المتغير التابع: الربحية أهداف الدراسة: ١- معرفة أثر السيولة على ربحية البنوك التجارية الأردنية ٢- معرفة أثر الكفاية الإدارية	دراسة فخري وقادر (٢٠١٦)، بعنوان " مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه – دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية "	١-معرفة اثر العوامل الداخلية والخارجية على ربحية البنوك التجارية.	المتغيرات المستقلة: ١-رأس المال. ٢-السيولة. ٣-سعر الفائدة. ٤-التضخم. ٥-سعر الصرف المتغير التابع: ١-ROA . ٢-ROE .	تشابهت الدراسة الحالية مع بعض متغيرات الدراسة السابقة المستقلة ، وأيضا تشابهت بالمتغير التابع . واختلفت الدراسة الحالية با ستخدام مؤشر العائد على الأصول كمقياس ومؤشر للربحية . وتميزت الدراسة الحالية في الفترة الزمنية وشمولية العينة.
	دراسة الخاقاني وصلاح (٢٠١٧)، بعنوان " تحليل اثر كفاية رأس المال على السيولة المصرفية – دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية "	١- بيان مدى أهمية كفاية رأس المال المصرفي في تحقيق الاستقرار المصرفي. ٢-بيان العلاقة بين كفاية رأس المال والسيولة المصرفية.	المتغيرات المستقلة: ١-كفاية رأس المال. المتغيرات التابعة: ١-السيولة.	تميزت الدراسة الحالية باشتمالها على ثلاث متغيرات مستقلة وهي السيولة و الكفاية الإدارية والملاءة المالية (كفاية رأس المال) في حين اقتصرت الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على ربحية البنوك التجارية الأردنية. ٣-معرفة أثر الملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية الأردنية .				السابقة على كفاية رأس المال. اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة من حيث المتغير التابع حيث كان في الدراسة الحالية الربحية وفي الدراسة السابقة السيولة والذي هو كان من المتغيرات المستقلة في الدراسة الحالية .
	Berger(١٩٩٥)"The Relationship Between Capital and Earnings In Banking"	التعرف إلى العلاقة بين رأس المال والربحية في البنوك التجارية الأمريكية .	المتغير المستقل: ١- رأس المال المتغيرات التابعة: ١-العائد على حقوق الملكية.	تميزت الدراسة الحالية باشتمالها على ثلاث متغيرات مستقلة في حين اشتملت الدراسة السابقة على متغير واحد، وتميزت باختلاف عينة الدراسة . وتشابهت الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في المتغير التابع ولا كن اختلفت في استخدام مؤشر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

				العائد على الأصول .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسة الحالية	الدراسات السابقة	أهداف الدراسة	متغيرات الدراسة	ما يميز الدراسة
اثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية متغيرات الدراسة: - المتغيرات المستقلة: ١- السيولة. ٢- الكفاية الإدارية.	Kosmidou and Pasiouras(٢٠٠٥)"Determinates of Profitability of Domestic UK Commercial Banks"	-إيجاد محددات ربحية البنوك التجارية البريطانية .	المتغيرات المستقلة: ١-السيولة. ٢-نسبة الملكية. ٣-نسبة التكاليف إلى الدخل. ٤-حجم البنك المتغير التابع: ١-ROA.	تشابهت الدراسة الحالية ببعض المتغيرات المستقلة مع الدراسة السابقة. تشابهت مع الدراسة السابقة من حيث المتغير التابع واستخدام نفس المؤشر . تميزت الدراسة الحالية عن السابقة بالهدف وأيضا من حيث العينة والفترة الزمنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- الملاءة المالية. - المتغير التابع: الربحية أهداف الدراسة: ١- معرفة أثر السيولة على ربحية البنوك التجارية الأردنية ٢- معرفة أثر الكفاية الإدارية على ربحية البنوك التجارية الأردنية. ٣-معرفة أثر الملاءة المالية على	Capraru and Lulian(٢٠١٤)"Banks Profitability In Selected Central and Eastern European Countries"	هدفت إلى تقييم المحددات الرئيسية التي تؤثر على ربحية البنوك .	المتغيرات المستقلة : ١- كفاية رأس المال. ٢-السيولة . ٣-الكفاءة الإدارية. ٤-مخاطر السيولة. ٥-حجم البنك. ٦- مؤشر مكس للأعمال. ٧-التضخم. ٨-النمو الاقتصادي. ٩-تركيز السوق. المتغير التابع : ١-العائد على الأصول . ٢-العائد على حقوق الملكية. ٣-هامش صافي الفائدة.	تشابهت الدراسة الحالية مع بعض متغيرات الدراسة السابقة المستقلة وتميزت الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة باختلاف بعض المتغيرات المستقلة واختلاف طريقة قياس المتغير التابع حيث اقتصرت الدراسة الحالية على مؤشر العائد على الأصول .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ربحية البنوك التجارية الأردنية.	Waqas and Usman (٢٠١٤)"Determinants of Commercial Banks Profitability: Empirical Evidence From Pakistan"	هدفت إلى مراقبة تأثير المحددات والعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية الباكستانية .	المتغيرات المستقلة: ١-حجم البنك. ٢-رأس المال. ٣-الودائع. ٤-جودة الأصول. ٥-الضريبة. ٦-الودائع. المتغيرات التابعة: ١العائد على حقوق الملكية. ٢-هامش صافي الفائدة.	تشابهت الدراسة الحالية مع بعض متغيرات الدراسة السابقة المستقلة وتميزت الدراسة الحالية عن ا لدراسة السابقة باختلاف بعض المتغيرات المستقلة واختلاف طريقة قياس المتغير التابع حيث استخدمت الدراسة الحالية العائد على الأصول لقياس الربحية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	Hamada and Kamaruzzaman (٢٠١٥)"Capital structure and Profitability in Family and non-Family : Malaysian Evidence"	-هدفت إلى معرفة اثر هيكل رأس المال على ربحية الشركات العائلية وغير العائلية المدرجة في سوق المال الماليزي.	المتغيرات المستقلة: ١-نسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول. ٢-نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول . ٣-نسبة الديون إلى إجمالي الأصول. المتغير التابع: الربحية	تختلف الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة من حيث المتغيرات المستقلة . وتتشابه الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة من حيث المتغير التابع. وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة باختلاف العينة والمتغيرات المستقلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

Methodology

٣-١ المقدمـــــة

قام الباحث من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم الدراسة، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيرا بيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

٣-٢ أسلـوب الدراســة

من خلال الاطلاع على الدراســـات السابقـــة ظهر جليا أن المنهج المناسب للدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي بهدف الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والعملية للموضوع اعتمادا على المصادر والمراجع المختلفة كالكتب، المقالات والمجلات العلمـية وغيرها، بالإضافة إلى الأدوات الإحصائية والقياسية بهدف تسهيل قياس المتغيرات المالية المستخدمة في النموذج.

٣-٣ متغيرات الدراسة

من أجل تقدير" أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية" استخدمت الدراسة أسلوب الـ panel Data، كما قام الباحث بالاعتماد على نموذج الأثر العشوائي Random Effect حسب اختبار هوسمان (Hausmann Test).

٣-٤ الأساليب الإحصائية

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتماداً على الدراسات السابقة تم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EVIEWS، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات ويمكن توضيحها فيما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبار جذر الوحدة:((Unit Root)

قام الباحث باختبار الاستقرار(Stationary) للسلاسل الزمنية لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة.

اختبار استقرار بيانات السلسلة الزمنية (جذر الوحدة):

يوجد على المستوى التطبيقي عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة الاستقرار في السلسلة، وسيتم التركيز على اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) لأنها من أكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العملية، وحيث إن جذور الوحدة ترتكز على وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات فإن اختبارات جذور الوحدة ترتكز على فرضية إن حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري وإسقاط هذا الفرض يؤدى إلى حدوث مشكلة الارتباط الذاتي.

أولاً: اختبار ديكي فوللر البسيط (Dickey-Fuller,١٩٧٩، اختبار ديكى فوللر المركب) .(Augmented Dickey-Fuller, ١٩٨١)

ثانياً: بيرون فيليبس (Phillips and Perron, ١٩٨٨).

اختبار ديكى فوللر البسيط ديكى فوللر المركب:-

ويعتبر اختبار ديكى فوللر من أكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العملية، ومضمون هذا الاختبار، إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوى الواحد فأن هذا يؤدى إلى وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعنى عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية (p=١)، ويلاحظ إن اختبار ديكى فوللر البسيط قائم على فرض إن حد الخطأ ذو إزعاج ابيض أي انه لم يضع في اعتباره إمكانية وجود ارتباط ذاتي وهذه نقطة الضعف في الاختبار لذا تم تعديله بديكى فوللر المركب أو المعدل.

يقوم اختبار ديكى فوللر المركب على إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي الخاصة باختبار ديكى فوللر البسيط، وعليه تصبح الصيغة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القياسية المقترحة متضمنة متغيرات بفترات إبطاء كمتغيرات تفسيرية للتخلص من إمكانية وجود ارتباط ذاتي لعنصر الخطأ (الرشيد٢٠١٠).

ويتم اختبار ADF على ثلاثة توصيفات (٣- Specification)، وذلك لأن توزيع (ADF للقيم الحرجة يتأثر بمدى وجود الثابت من عدمه):

١- إجراء انحدار بوجود ثابت واتجاه عام وهو النموذج الشامل.

٢- إجراء انحدار بوجود ثابت فقط.

٣- إجراء انحدار بدون وجود ثابت أو اتجاه عام.

اختبار فيليبس بيرون (Phillips and Perron, ١٩٨٨)

يقوم هذا الاختبار على إدخال تصحيح للارتباط الذاتي باستخدام طريقة غير معلمية، وما يميز هذا الاختبار انه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسلة الزمنية، فهو ذو قوة اختباريه اكبر من اختبار ADF، حيث انه يختلف عن DF وADF في انه يحتوى على قيم متباطئة للفروق، والذي يأخذ في الاعتبار الفروق الأولى للسلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعلمي (Non ParametricCorrelated) ويسمح بوجود متوسط يساوي صفر واتجاه خطى للزمن أي أنه لا يستند إلى توزيع معامل لحد الخطأ.

تحليل البيانات الجدولية (The Panel Data Analysis)

إن مصطلح البيانات الجدولية (panel data) هو بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية (time series and cross section data). وفي هذا السياق بين (١٩٨٦) Hsiao بأن البيانات الجدولية هي، بشكل عام، تحليل للبيانات المطولة. ومن مزايا استخدام البيانات الجدولية (panel data) أنها تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الفردية، وتعطي بيانات أكثر فائدة، وتنوعاً، وأقل ارتباطاً بين المتغيرات، وعدداً كبيراً من درجات الحرية، وأكثر كفاءة من السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. كما أن البيانات الجدولية لها القدرة على تعريف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقياس التأثيرات غير الملاحظة في التحليل الوصفي وتحليل السلاسل الزمنية (Baltagi, ٢٠٠٠).

النموذج الأساسي للبيانات الجدولية (Panel data)

$$Y_{it} = \beta X_{it} + U_{it} \ldots\ldots (1)$$

حيث تمثل Y المتغير التابع، i الوحدة، t الزمن، X المتغيرات المستقلة، U هيكل حد الخطأ غير المحدد في هذه المعادلة حيث تبدو مستقلة لكل من الوحدات i، والزمن t، (Worral and Pratt ٢٠٠٠).

هذا ومن الممكن أن يستخدم في تحليل بيانات الجدولية نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) أو نموذج التأثيرات العشوائية(Random Effects Model). إن نموذج التأثيرات الثابتة له ميول ثابتة عبر الزمن، أما الحد الثابت فهو مختلف لكل وحدة ولكنه ثابت عبر الزمن، حيث يعكس الحد الثابت خصائص الوحدات محل الاختبار حيث تختلف هذه الخصائص من وحدة لأخرى. وبالنسبة لنموذج التأثيرات العشوائية فإن الميل أيضا ثابت عبر الزمن إلا أن الحد الثابت عشوائي، وهذه العشوائية هي دالة في متوسط القيم مضافاً إلها الحد العشوائي. (Manez, Rochina, and Sanchis ٢٠٠٤).

ويتم استخدام اختبار هوسمان (Hausmann Test) لاختيار الاختبار الملائم نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية وذلك بالاعتماد على قيمة احتمالية أو مستوى المعنوية(probability) الخاصة بـ (Chi-Square) فإذا كانت قيمتها أقل من ٥% يتم استخدم نموذج التأثيرات الثابتة وإذا كانت أكبر من ٥% يتم استخدم نموذج التأثيرات العشوائية. (Torres-Reyna, ٢٠٠٧).

النموذج القياسي (The Empirical Model)

تستخدم هذه الدراسة تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (البيانات الجدولية) وذلك لأن البيانات الجدولية هي بكل تأكيد الأكثر ملاءمة لأنها تأخذ بعين الاعتبار التغيرات عبر الزمن لمؤشرات الأداء، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار الخصائص المختلفة لكل بنك والتغيرات المؤقتة في بيئة عمل البنوك (Bortolotti, D'Souza and Megginson, ٢٠٠٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٥ نموذج الدراسة

$$ROAit = \alpha it + \beta_1 Adcit + \beta_2 Liqit + \beta_3 Capit + \varepsilon it \ldots\ldots\ldots\ldots (٢)$$

حيث :

ROAit : العائد على الأصول

Adcit : الكفاية الإدارية

Liqit : السيولة

Capit : الملاءة المالية

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: المعاملات

ε_{it} : حد الخطأ

٣-٦ مجتمع الدراسة وعينتها

يشتمل مجتمع الدراسة على البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. في حين تشتمل عينة الدراسة على جميع البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، والبالغ عددها ١٣ بنكا تجاريا حتى نهاية عام ٢٠١٦، حيث سوف يتم جمع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من التقارير السنوية الخاصة بالبنوك المبحوثة والبيانات المفصح عنها في بورصة عمان للفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٦) سنوياً. وبحسب دليل البنوك الصادر عن البنك المركزي الأردني، تتألف البنوك التجارية الأردنية من البنوك الوارد أسماؤها في الجدول رقم (٢):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٢) أسماء البنوك التجارية حتى نهاية عام ٢٠١٦

ت	اسم البنك	تاريخ التأسيس
١	البنك العربي	١٩٣٠
٢	البنك الأهلي الأردني	١٩٥٦
٣	بنك الأردن	١٩٦٠
٤	بنك القاهرة عمان	١٩٦٠
٥	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	١٩٧٤
٦	البنك الأردني الكويتي	١٩٧٧
٧	البنك التجاري الأردني	١٩٧٨
٨	بنك الاستثمار العربي الأردني	١٩٧٨
٩	بنك المؤسسة العربية للصرافة	١٩٨٩
١٠	البنك الاستثماري	١٩٨٩
١١	بنك الاتحاد	١٩٩١
١٢	بنك سوستيه جنرال – الأردن	١٩٩٣
١٣	بنك المال الأردني	١٩٩٦

٣-٧ مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على المصادر التالية في جمع البيانات:

١- التقارير السنوية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية.

٢- البيانات المفصح عنها في بورصة عمان.

٣- الكتب والمراجع والأبحاث والدراسات السابقة والمجلات والمواقع الالكترونية التي تتعلق بموضوع الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

٤-١ المقدمـــة

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتماداً على الدراسات السابقة قام الباحث باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EVIEWS، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات، ويمكن توضيحها من خلال المراحل التالية:

٤-٢ اختبار سكون السلاسل الزمنية

أثبتت العديد من الدراسات القياسية (Stock and Watson, ١٩٨٨) و(Plosser & Nelson, ١٩٨٢) و(Yule, ١٩٢٦)، أن السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات المالية تتسم بعدم الاستقرار ناتجا عنها مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Régression) ويظهر ذلك من خلال النتائج المضللة التي يتحصل عليها حيث تكون قيم R^2 مرتفعة حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، وعليه لابد من التأكد من استقرار متغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) عن طريق استخدام اختبار AugmentedDickey (ADF) Fuller لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة بحيث تكون الفرضية الصفرية هي احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر ويتم الحكم على هذه الفرضية بالقبول أو بالرفض بملاحظة قيمة الاحتمالية "Probability"، فإذا كانت أقل من (٠,٠٥) فهذا يعني أن القيمة المحسوبة لإحصائية (ADF) أكبر من القيمة الجدولية لها، مما يعني رفض فرض الأساس بوجود جذر الوحدة والحكم باستقرار السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-٣ اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

ومن أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون وذلك للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية حيث أن عدم استقرارية السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في الجدول (٣) إن المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، وبالتالي لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليبس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من ٥% لكلا الاختبارين استقرار السلاسل الزمنية للبيانات وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة أي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة وهذا يشير إلى أن تأثير كافة الصدمات المؤقتة سوف يتلاشى مع الزمن في المدى الطويل خاصة أن اختبار فيلبس بيرون يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء العشوائية واشمل من اختبار (ديكي فولر) وبالتالي البيانات أصبحت جاهزة للتحليل.

الجدول (٣) نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية

المتغيرات	الاختبار			
	ADF-Fisher Chi-sq		PP-Fisher chi-sq	
	الفرق الأول Prob	المستوى Prob	الفرق الأول Prob	المستوى Prob
Adc	٠,٠٤٨٩	٠,٦٨٥٧	٠,٠٤٩٩	٠,٧٧٨٣
Liq	٠,٠٠٢٧	٠,٦٦٩٩	٠,٠٠٠١	٠,٥٧٣٣
Cap	٠,٠١٣٧	٠,٤٧٧٠	٠,٠٠١٦	٠,٢١٧٢
Roa	٠,٠٤٥٢	٠,٧٠٩٠	٠,٠٠٧٢	٠,٦٦١٥

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وللتأكد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أولا قام الباحث باختبار درجة تكامل البواقي.

الجدول (٤) نتائج اختبار سكون البواقي

المتغيرات	المستوى		
	التباطؤ	ADF	PP
Z=resid	٢	***٠,٠٠٠٠	***٠,٠٠٠٠

***، **، *، تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية ١%، ٥% و١٠% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (٤) تبين أن البواقي تتسم بالسكون عند إجراء اختبار(ADF) و(PP) عند المستوى، فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب رفض الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وعليه فإن البواقي متكاملة من الدرجة الصفرية I(٠) عند مستوى معنوية ١%. ونظرا للنتائج المتحصل عليها وباعتبار أن البواقي تتسم بالسكون عند الدرجة الصفرية I(٠)، لا يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة أن المتغيرات ليست متكاملة.

الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة:

قبل إجراء الانحدار المتعدد لا بد من التأكد من عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة بين الجدول (٥) نتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة، حيث يتبين من النتائج عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٥) نتائج معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة

CAP	LIQ	ADC	
٠,١٤	-٠,٢٨	١	ADC
٠,٢٧	١		LIQ
١			CAP

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

ومن أجل معرفة النموذج المناسب للتقدير (نموذج الأثر الثابت أم نموذج الأثر العشوائي)، تم تقدير اختبار هوسمان ومن خلال نتائج اختبار هوسمان في جدول (٦) ومن خلال قيمة كاي تربيع والاحتمالية البالغة (٠,٠٩٢١) وهي اكبر من ٥% وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على إن نموذج الأثر العشوائي هو المناسب ورفض الفرضية البديلة التي تنص على إن نموذج الأثر الثابت هو المناسب.

جدول (٦) نتائج اختبار هوسمان

	Correlated Random Effects - Hausman Test		
	Test cross-section random effects		
Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
٠,٠٩٢١	٣	٦,٤٣٩٠٤٩	Cross-section random

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-٤ فرضيات الدراسة

تم صياغة فرضيات الدراسة بناءً على مشكلة الدراسة وأسئلة الدراسة وعلى النحو التالي:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$) للسيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$) للسيولة على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$) للكفاية الإدارية على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$) للملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

٤-٥ نتائج التحليل

نموذج الدراسة:

$$ROAit = \alpha it + \beta_1 Adcit + \beta_2 Liqit + \beta_3 Capit + \varepsilon it \ldots\ldots\ldots\ldots (٢)$$

من أجل اختبار الفرضية تم استخدام نموذج الأثر العشوائي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بناء على اختبار Hausman جدول (٦)، ويتبين من خلال الجدول (٧) ما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال قيمة معامل التحديد (٠,٩٢) وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤٠,٠٥) للسيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤٠,٠٥) للسيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤٠,٠٥) للسيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

كما يتبين من خلال قيمة الـ F والبالغة (١٣٥,٨٠٠٧) معنويتها (٠,٠٠٠٠) أن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع

كما يتبين من نتائج الجدول (٧) وجود أثر سلبي ومعنوي للسيولة على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، حيث بلغت قيمة معامل التأثير (-٠,٢٩) وقيمة المعنوية (٠,٠٠٠٠) وهذه القيمة اقل من ٥%، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤O.O٥) للسيولة على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤O.O٥) للسيولة على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

كما يتبين من نتائج الجدول (٧) وجود أثر ايجابي ومعنوي للكفاية الإدارية على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، حيث بلغت قيمة معامل التأثير (٠. ٠٤) وقيمة المعنوية (٠,٠٠٠٠) وهذه القيمة اقل من ٥%، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنة لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(α≤O.O٥) للكفاية الإدارية على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤O.O٥) للكفاية الإدارية على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

كما يتبين من نتائج الجدول (٧) عدم وجود أثر معنوي للملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، حيث بلغت قيمة المعنوية (٠,٥٣٠٩) وهذه القيمة أكبر من ٥%، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤O.O٥) للملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، ورفض الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤O.O٥) للملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

جدول رقم (٧) نتائج تحليل الانحدار المتعدد

		Dependent Variable: ROA		
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
		Date: ٠٣/٢٤/١٨ Time: ٠٩:٣٦		
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
٠,٠٤٩٦	٢,٠٤٢٨٤١	١,٧٣٥٩٧٠	٣,٥٤٦٣١١	C
٠,٠٠٠٠	٢١,٠٦٠١٢	٠,٠٠٢١٠٣	٠,٠٤٤٢٩٧	ADC
٠,٠٠٠٠	-١٨,٧١١١٩	٠,٠١٥٦٢١	-٠. ٢٩٢٣٠٠	LIQ
٠,٥٣٠٩	-٠,٦٣٣٦٧٧	٠,٠١٢٧٢٨	-٠,٠٠٨٠٦٥	CAP

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

R-squared	٠,٩٢٩٢٨٩	F-statistic	١٣٥,٨٠٠٧
Adjusted R-squared	٠,٩٢٢٤٤٦	Prob(F-statistic)	٠,٠٠٠٠٠٠

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

٥-١ النتائج

يتبين من خلال النتائج ما يلي:

١- إن المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، وبالتالي لابد من أخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليبس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من ٥% لكلا الاختبارين استقرار السلاسل الزمنية للبيانات وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة أي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة وهذا يشير إلى أن تأثير كافة الصدمات المؤقتة سوف يتلاشى مع الزمن في المدى الطويل خاصة أن اختبار فيلبس بيرون يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء العشوائية واشمل من اختبار (ديكي فولر) وبالتالي البيانات أصبحت جاهزة للتحليل.

٢- أن البواقي تتسم بالسكون عند إجراء اختبار(ADF) و(PP) عند المستوى، فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب رفض الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وعليه فإن البواقي متكاملة من الدرجة الصفرية I(٠) عند مستوى معنوية ١%. ونظرا للنتائج المتحصل عليها وباعتبار أن البواقي تتسم بالسكون عند الدرجة الصفرية I(٠)، لا يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة أن المتغيرات ليست متكاملة (السواعي، ٢٠١١).

٣- من خلال قيمة معامل التحديد (٠,٩٢) وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$٠,٠٥) للسيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية التي تنص على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنة لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤٠,٠٥) للسيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤٠,٠٥) للسيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

٤- وجود أثر سلبي ومعنوي للسيولة على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، حيث بلغت قيمة معامل التأثير (٠,٢٩-) وقيمة المعنوية (٠,٠٠٠٠) وهذه القيمة اقل من ٥%، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤O.O٥) للسيولة على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤O.O٥) للسيولة على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من فخري وقادر (٢٠١٦) ودراسة محيسن (٢٠٠٦) ودراسة الخنسة وظاهر (٢٠١٥) ودراسة الصائغ وأبو احمد (٢٠٠٦).

٥- وجود أثر ايجابي ومعنوي للكفاية الإدارية على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، حيث بلغت قيمة معامل التأثير (٠٤ .٠) وقيمة المعنوية (٠,٠٠٠٠) وهذه القيمة اقل من ٥%، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤O.O٥) للكفاية الإدارية على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤O.O٥) للكفاية الإدارية على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.وتتفق هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتيجة مع دراسة الطائي وعبدالهادي (٢٠١٣) ودراسة الغصن (٢٠١٤) ودراسة ابو الحسن (٢٠٠٦) ودراسة Bogdan and Iulian (٢٠١٤).

٦- عدم وجود أثر معنوي للملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، حيث بلغت قيمة المعنوية (٠,٥٣٠٩) وهذه القيمة اكبر من ٥%، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq O.O5$) للملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، ورفض الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq O.O5$) للملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة شحاتيت والطيب (٢٠١١). في حين لا تتفق مع دراسة كل من أبو فخرة (١٩٩٧) وفخري وقادر (٢٠١٦) وخريوش وصيام (٢٠٠٢) و(٢٠٠٣) Berger and Mester و(٢٠٠٨) Anderson و(٢٠٠٣) Joen and Miller و Pilloff and Rohades (٢٠٠٢) و(٢٠٠٦) Dick و Trujillo- Ponce (٢٠١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥-٢ التوصيات

بناءً على ما سبق من نتائج توصي الدراسة بما يلي:

١- المحافظة على مستوى الكفاية الإدارية للبنوك التجارية الأردنية وتحسينها من خلال عقد الدورات التدريبية التي من شأنها تحسين إنتاجية الموظفين، وتقليل المصاريف من خلال إدارة أصول البنك بشكل أفضل.

٢- على البنوك التجارية الأردنية التركيز على إدارة السيولة بشكل جيد، من خلال الموائمة بين هدف الربحية وهدف الاحتفاظ بقدر كافي من السيولة.

٣- الاحتفاظ بنسبة كفاية رأس المال حسب التعليمات النافذة من قبل البنك المركزي الأردني، بحيث لا تفوق بشكل كبير النسبة المحددة وان لا تقل عنها.

٤- العمل على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث بشكل أوسع من حيث الفترة الزمنية والمكانية وعلى أن تشمل جميع البنوك التجارية الأردنية وغير الأردنية والمدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية

أبو اليسر وأبو الحسن (٢٠٠٦)، الكفاءة الإدارية وأثرها في تنمية الإيرادات مخل تقييم الأداء، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

أبو حمد، رضا صاحب (٢٠٠٢)، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

أبو فخرة، نادية (١٩٩٧)، دراسة العلاقة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية المصرية: دراسة تجريبية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، (٢)، جامعة عين شمس، القاهرة.

احمد، نضال رؤوف (٢٠١٣)، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي: دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (٣٦)، العراق.

أرشيد، عبد المعطي رضا وجودة، محفوظ أحمد (١٩٩٩)، إدارة الائتمان، عمان: دار وائل للنشر.

آل شبيب، دريد (٢٠١٢)، إدارة البنوك المعاصرة، (ط١)، عمان: دار المسيرة للنشر.

الإمام، ورقية والخزعلي، صلاح الدين (٢٠١٧)، تحديد النسبة المثلى للسيولة في المصارف التجارية العراقية للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٣ بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة. مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، ١٢(٤١)، جامعة بغداد، العراق.

البديري، حسن جميل (٢٠٠٤)، البنوك مدخل إداري ومحاسبي، (ط١)، عمان: دار الوراق للنشر.

بلقة، إبراهيم والحرتسي، عبد الله (٢٠٠٩)، نحو إطار جديد لقياس كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية وفقاً لإطار منسجم مع بازل٢. الملتقى الدولي الثاني بعنوان: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية المصرفية، الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٥-٦ ماي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بن شارف، عذراء (٢٠١٦)، التسيير بالكفاءات في مؤسسات المعلومات: رؤى نظرية وتطبيقات عملية. مجلة Cybrarians Journal، (٤١)، الجزائر.

بونيهي، مريم (٢٠١٦)، الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة وفق مقررات لجنة بازل للرقبة المصرفية. مجلة الاقتصاد الجديد، ٢(١٥)، الجزائر.

جبر، هشام (٢٠٠٦)، إدارة المصارف أصولها العلمية والعملية، (ط٢)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

جلدة، سامر (٢٠٠٩)، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، (ط١)، عمان: دار أسامة للنشر.

الجنابي، هيل عجمي جميل (٢٠١٤)، النقود والمصارف والنظرية النقدية، (ط٢)، عمان: دار وائل للشر.

حسن، ماهر (٢٠٠٥)، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعايير الجديدة لكفاية رأس المال. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

حشاد، نبيل (٢٠٠٤)، دليلك إلى اتفاقية بازل II المضمون- الأهمية- الأبعاد، (ط١)، اتحاد المصارف العربية.

الخاقاني، صلاح ونوري، عامر (٢٠١٧)، تحليل أثر كفاية رأس المال على السيولة المصرفية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، ٩(٣)، جامعة بابل، العراق.

الخرشة، عدنان والنعيمي (٢٠٠٧)، أساسيات في الإدارة المالية، (ط١)، عمان: دار المسيرة للنشر.

خريوش وصيام (٢٠٠٢)، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن، دراسة ميدانية. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، (٢)، الرياض.

خلف، فليح حسن (٢٠٠٦)، النقود والبنوك، (ط١)، إربد: دار عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخنسة، حنان وظاهر، خليل (٢٠١٥)، أثر السيولة ومخاطرها على ربحية المصارف - دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية. مجلة جامعة تشرين، ٣٧(٥).

داوود، احمد والعلي، محمد بدر (٢٠١٧)، أثر محددات كفاية رأس المال على أداء المصارف التجارية السورية. مجلة جامعة البعث، ٣٩(٢٣)، سوريا.

الدليمي، عوض (١٩٩٠)، النقود والبنوك، بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر.

دودين، احمد (٢٠٠٩)، دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف أثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأردني من وجهة نظر العاملين بالمصارف الأردنية. المؤتمر العلمي الدولي السابع تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال.

رمضان، زياد (١٩٨٩)، الإدارة المالية في الشركات المساهمة، (ط١)، الأردن: مطبعة الصفدي.

رمضان، محفوظ وجودة، زياد (٢٠٠٦)، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، (ط٣)، عمان: دار وائل للنشر.

الزبيدي، حسين وسلامة، حمزة (٢٠١٠)، العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والربحية دراسة تحليلية عن الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي للفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧. مجلة جامعة الملك عبد العزيز، ٢٦(٢).

الزبيدي، حمزه محمود (٢٠١١)، إدارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، دار الوراق للنشر.

السادة، الهام ونوري، ناظم بلال، ميثاق (٢٠٠٨) ، تقييم الأداء المصرفي باعتماد تحليل نسب السيولة والربحية دراسة مقارنة بين مصارف عراقية وأردنية. مجلة جامعة كربلاء العلمية، ٦(١)، العراق.

سعيد، علي وأبو العز، حسن (٢٠١٤)، كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية في الواقع وسلامة التطبيق. المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السواعي، خالد محمد (٢٠١١)، أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام EVIEWS، إربد، الأردن: دار الكتاب الثقافي.

شحاتيت، سعود والطيب، موسى (٢٠١١)، تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية: حالة الأردن. مجلة العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، ٣٨(٢).

الصائغ، محمد جبار وأبو حمد، رضا صاحب (٢٠٠٦)، دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، ٣(١١)، جامعة كربلاء.

الطائي، سجى وعبدالهادي، شيماء (٢٠١٣)، قياس مستويات ربحية المصارف الإسلامية وتحليلها في ظل الأزمة المالّية العالمية دراسة تحليلية لمجموعة البركة المصرفُة للفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٠). مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، ٩(٢٤)، العراق.

طه، عاطف (٢٠٠٨)، تنظيم وإدارة البنوك منهج وصفي تحليلي، الإسكندرية: الدار الجامعية للطبعة والنشر.

عائض، عبد اللطيف مصلح (٢٠١٠)، دور الإدارة في نجاح البنوك الإسلامية اليمنية. مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن، (٣١).

عبد الحميد، عبد المطلب (٢٠٠٢)، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، مصر: الدار الجامعية للنشر.

عبد الحميد، عبد المطلب (٢٠٠٨)، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر.

عبد الرحمن، انور ضياء وغازي عبد العزيز، تانيا (٢٠٠٦)، العلاقة بين السيولة كسياسة والربح كهدف. مجلة جامعة كركوك، ١(٢)، العراق.

عبد القادر، بريش (٢٠١٣)، إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل II، III ومتطلبات تحقيق المالي والمصرفي العالمي ما بعد الأزمة المالية العالمية. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد التاسع والعشرون، الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عبد القادر، علا وآخرون (٢٠٠٩)، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، عمان: دار البداية للنشر.

عبودي، زيد منير (٢٠٠٦)، إدارة التأمين والمخاطر، (ط٢)، الأردن: مكتبة دار الكنوز.

عبيس، تركي كاظم (٢٠١٠)، نظم المعلومات الإدارية وأهميتها في اتخاذ القرارات. مجلة جامعة بابل، ١٨(٣)، العراق.

عريس، مجدوب وبحوصي، عمار (٢٠١٧)، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي. مجلة البشائر الاقتصادية، ٣(١)، الجزائر.

الغصن، غالب وزاهر، لانا (٢٠١٤)، أثر السيولة والكفاءة الإدارية والملاءة المالية على ربحية شركات التأمين السورية الخاصة. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات، ٣٦(٦)، سوريا.

فخري، بهاء الدين وقادر، سامر (٢٠١٦)، الربحية المصرفية في ظل التحول من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي في العراق للمدة (١٩٩٨-٢٠١١). مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، ١٢(٣٤).

فخري، بهاء الدين وقادر، سامر (٢٠١٦)، مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية. مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، ٦(٢).

فهد، نصر (٢٠٠٩)، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، (ط١)، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

قطب، عمار رفعت (٢٠١١)، طريقة التمويل وأثرها على الربحية. مجلة كلية التراث الجامعية، (١٠)، العراق.

قريشي، محمد جموعي (٢٠٠٤)، تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية – خلال الفترة ٢٠٠٢-١٩٩٤. مجلة الباحث،٣(٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القيسي، فوزان (٢٠١٧)، تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS : دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، ١٣(٤).

كرار، بلال ونوري (٢٠١٧)، استخدام مؤشرات مخاطرة رأس المال في تقييم الربحية المصرفية- دراسة تطبيقية مقارنة بني مصرفي الأردني والقاهرة عمان. مجلة جامعة بابل للعلوم المصرفية والتطبيقية، ٢٥(١)، العراق.

المالكي، احمد وسعيد، زهراء (٢٠١٣)، دور معايير كفاية رأس المال المصرفي على وفق مقررات بازل (١ و٢) في المخاطرة الائتمانية: دراسة حالة. مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، ٨(٢٤)، جامعة بغداد، العراق.

محيسن، طارق (٢٠٠٦)، أثر الكفاءة على تنافسية الجهاز المصرفي الأردني: دراسة ميدانية ١٩٧٩-٢٠٠٥، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، مؤتة.

مرهج، منذر وآخرون (٢٠١٤)، تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية. مجلة جامعة تشرين، ٣٦(٢).

المطري، خوله طالب والاسدي، حسين (٢٠١٦)، السيولة المصرفية واثرها في العائد والمخاطرة بحث تطبيقي في مصرف الرشد. مجلة دراسات محاسبية ومالية، ١١(٣٧)، العراق.

موارد، تهتان وشروقي، زين الدين (٢٠١٤)، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية -دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١١). المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، (١)، الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموسوي، سعيدي احمد حميد (٢٠١٥)، القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجهات ومستويات المخاطرة دراسة تحليليه لعينه من المصارف التجارية العراقية. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، ٢٠٤(١٧)، جامعة بابل، العراق.

ناجي، خلف وحمد، احمد (٢٠١٧)، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، (٥٢)، العراق.

نجار، حياة (٢٠١٤)، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل- دراسة واقع التجارة العمومية الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، الجزائر.

نور، عبد الناصر وآخرون (٢٠١٦)، تأثير مبادئ الحاكمية المؤسسية على سيولة سوق الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المالية المساهمة العامة الأردنية. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية، ١٦(٢)، الزرقاء.

هرمز، نور الدين وآخرون (٢٠١٥)، أداء المصرف التجاري السوري في ظل المتغيرات السورية الراهنة. مجلة جامعة تشرين، ٣٧(٤).

هندي، منير (٢٠٠٦)، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، (ط٣)، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.

اليساري، محمد وهشام، احمد (٢٠١٧)، إدارة فجوة حساسية الفائدة وتأثيرها على الربحية في المصارف التجارية - دراسة تحليلية لعينه من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (٢٠٠٥ – ٢٠١٤). مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، ٩(٣)، العراق.

يونس، شيماء (٢٠١٤)، أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف دراسة تحليلية قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية للمدة (١٩٩٧ – ٢٠١١)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سانت كليمنتس البريطانية، العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يونس، مونه (٢٠١٥)، تحقيق كفاية رأس المال في البنـوك التقليدية والإسـلامية بين الرفع من رأس المال والتحكم في المخاطر – دراسة قياسية مقارنة بين البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي خلال الفترة ٢٠٠٨ – ٢٠١٣، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

Alkassim, Faisal (٢٠٠٥). The Profitability of Islamic and Conventional Banking in the GCC Countries: A Comparative Study. International Bank.

Anderson, H. (٢٠٠٨). Stress Testing for Bank's Profit and Capital Adequacy. Norges Bank Economic Bulletin, ٩٧(٢), ٤٧-٥٧.

Alshatti, Ali Sulieman (٢٠١٥). The Effect of the Liquidity Management on Profitability in the Jordanian Commercial Banks. International Journal of Business and Management,١٠(١),٦٢-٧١.

Berger, A. N. and Mester, L. J. (٢٠٠٣). Explaining the Dramatic Changes in Performance of US Banks: Technological Change, Deregulation, and Dynamic Changes in Competition. Journal of Financial Intermediation, ١٢(١), ٥٧-٩٥.

Berger, Allen N. (١٩٩٥). The Relationship between capital and Earnings in Banking. Journal of Money Credit and Banking, ٢٧(٢), ٤٣٢-٤٥٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Capraru, Bogdan & Iulian Ihnatov (٢٠١٤). Banks' Profitability in Selected Central and Eastern European Countries. Journal Procedia Economics and Finance, ١٦, ٥٨٧-٥٩١.

Dick, A. A. (٢٠٠٦). Nationwide Branching and Its Impact on Market Structure, Quality and Bank Performance. Journal of Business, ٧٩ (March), ٥٦٧-٥٩٢.

Dicky and Fuller (١٩٧٩). Distribution of the estimators for Autoregressive time series with unit root. Journal of American statistical Association, ٧٤, ٤٢٧-٤٣١.

Dicky and Fuller (١٩٨١). Likelihood ratio statistics for Autoregressive time serieswith unit root. Econom trica, ٤٩(٤), ١٠٥٧.

Goddard. J., Molyneux, P. and Wilson, J. (٢٠٠٤). The profitability of European Banks: Across-Selectional and Dynamics Panel analysis. The Manchester School, ٧٢(٣).

Green, W.H. (٢٠٠٣). Econometric Analysis, (٥th Edition). UpperSaddle River, New Jersey: Prentice Hall.

Hamid, M.A., Abdullah, A. and Kamaruzzaman (٢٠١٥). Capital Structure and Profitability in Family and Non-Family Firms: Malaysian evidence. Journal Procedia Economics and Finance, ٣١, ٤٤-٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Ibe, Sunny Obilor (٢٠١٣) . The Impact of Liquidity Management on the Profitability of Banks in Nigeria. Journal of Finance and Bank Management, ١(١), ٤٠.

Jeon, Y. and Miller, S. M. (٢٠٠٣). Deregulation and Structural Change in the U.S. Commercial Banking Industry. Eastern Economic Journal ٢٩ (Summer), ٣٩١-٤١٤.

Johansen (١٩٩٥). Likelihood-Based Inference in Cointegrated Vector Autoregressive Models, New York: Oxford University Press.

Kosimidou, K., Tanna, S. and Pasiouras, F. (٢٠٠٥). Determinants of profitability of domestic UK commercial banks: Panel evidence from the period ١٩٩٥-٢٠٠٢. Applied Research Working Paper Series, Coventry University.

Mwangi, M. & Murigu, J. W. (٢٠١٥). The determinants of financial performance in general insurance companies in Kenya. European Scientific Journal, ESJ, ١١(١), ٢٩٣.

Nelson, C. and Plosser, C. (١٩٨٢). Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications. Journal of Money Economics, ١٠.

Nouaili, Makram & Abaoub, Ezzeddine (٢٠١٥). The Determinants of Banking Performance in Front of Financial Changes: Case of Trade Banks in Tunisia. International Journal of Economics and Financial, ٥(٢), ٤١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Phillips, P.C. and Perron, P. (١٩٨٨). Testing for a Unit Root in Time Series Regression. Biometrica, ٧٥, ٣٣٥-٣٤٦.

Pilloff, S. J. and Rhoades, S. A. (٢٠٠٢). Structure and Profitability in Banking Markets. Review of Industrial Organization, ٢٠ (February), ٨١-٩٨.

Sangeetha, Jaya (٢٠١٢). Financial Crisis and Omani Commercial Banks: A Performance Review. European Journal of Business and Management, ٤(٨), ١٧٢.

Stock, J. H. and Watson, M. W. (١٩٨٨). Testing for Common Trends. Journal of American Statistical Association, ٨٣.

Tan, Yong (٢٠١٦). The impacts of risk and competition on bank profitability in China. Journal of International Financial Markets, Institutions & Money, ٤٠, ٩٠-٩٣.

Trujillo-Ponce, Antonio (٢٠١٣). What determines the profitability of banks? Evidence from Spain. Journal Accounting & Finance, ٥٣(٢), ٥–١١.

Tulsian, Monica (٢٠١٤). Profitability Analysis. IOSR Journal of Economics and Finance, ٣(٢), ١٩- ٢٢.

Waqas, Usman and Haseeb .(٢٠١٤). Determinants of Commercial Banks Profitability: Empirical Evidence from Pakistan. International Journal of Accounting and Financial Reporting, ٤(٢), ١–٢٢.

Yule, G.U. (١٩٢٦). Why Do We Some Times Get Nonsense-Correlations Between Time-Series? A Study in Sampling and the Nature of Time-Series. Journal of the Royal Statistical Society, ٨٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً- المواقع الإلكترونية

١- www.cbj.gov.jo

٢- www.abj.org.jo

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com